مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد الثاني والعشرون، العدد الأول، ص111– ص143 يناير 2014
ISSN 1726-6807 http://www.iugaza.edu.ps/ar/periodical/

ظاهِرةُ التّحوُّلِ عَنِ الأَصلِ إِلى الفَرْعِ في أبنيةِ الكَلِمِ

أ. إسحق "محمد يحيى" جاد الله الجعبري
كلية الآداب – جامعة الخليل

ملخَّص: تتناولُ هذه الدّراسَةُ ظاهِرةً أَساسيّةً مِن ظواهِرِ عِلمِ التَّصْريفِ في العَربيّة، وتتمثَّلُ تلكُمُ الظاهِرةُ في تحَوّلِ أَبنيةِ الكَلمِ من الأَصلِ إِلى الفَرعِ، أَيْ: تحوّلُ ذَلكَمُ الأَصلِ الذي تَجَافَى استعمالهُ عندَ أَهلِ العربيّةِ إِلى بِنيةِ فَرْعيّةٍ مُستسَاغةِ الاستعمالِ؛ إِذْ إِنَّ مُعظمَ مَسائلِ التّصريفِ وَقضَاياهُ تدُورُ حَولَ الانصرافِ مِنَ الأَصلِ إِلى الفَرْعِ؛ لِغرَضِ التّسهيلِ والتّخفيفِ.

The Phenomenon of leaving the Original for the Branch in Word Formation by

Abstract: The present study deals with a basic phenomenon of Arabic morphology, leaving the original form of a word for its branch. That is, a word original form, which is no longer used by native speakers of Arabic, is replaced with a branch form which is acceptable and commonly used. As a matter of fact, most issues and topics of morphology revolve around leaving the original for the branch form for the purpose of facilitating pronunciation of words.

المقدّمة

لا شَكّ في أَنّ الصَّرْفَ أَوِ التّصريفَ[1] لفظانِ لَهما مَدْلُولٌ واحدٌ؛ إِذ إِنَّ معناهُما يدورُ حولَ التغّييرِ، والتّحويلِ ،والتّقليبِ، والتّبديلِ. ومن هنا فإِنَّ عِلْمَ الصَّرفِ يُعنى بدراسةِ الكلمةِ، لا الجملةِ، أَي في حالِ كونِ الكلمةِ خارجَ التّركيبِ النَّحويّ؛ فتكونُ هذه الكلمةُ اسماً منَ الأَسماءِ المتمكّنةِ، أَو فعلاً منَ الأَفعالِ المتصرّفةِ[2]؛وذلك في إِطارِ أُصولٍ وقواعدَ وضوابطَ تُعَرفُ بها أَحوالُ أَبنيةِ[3] الكلمةِ التي يدخلُها التّصريفُ، ونَعني بذلك الكلمةَ التي تَتغيّرُ وتتبدّلُ صُوَرُها وحالاتُها، وما يكونُ لحروفِها منْ أَصالةٍ وزِيادةٍ وحَذْفٍ وصِحّةٍ وإِعلالٍ وإِبدالٍ وابتداءٍ وإِمالةٍ[4]،بالإِضافةِ لما يُعرَضُ لآخرها مِمّا لَيْسَ بإِعرابٍ ولا بناءٍ، كالوقفِ والتقاءِ السّاكنينِ والإِدغامِ. ومِنَ المعلومِ أَنَّ عِلْمَ الصّرفِ لا يتناولُ الحروفَ في دَرْسِهِ ومسائلِه، قال الصّبّان: "وأَمَّا الحروفُ وشبهُها، فلا تَعُلُّقَ لعِلمِ التّصريفِ بها. والمرادُ بِشبهِ الحرفِ الأَسماءُ المبنيّةُ والأَفعالُ الجامدةُ، نحوَ "عَسَى، ولَيْسَ" ونحوهما؛ فإِنّها تشبهُ الحرفَ في الجمودِ"[5].

وينتجُ عن ذلك أَنَّ التَّغييرَ الذي يحلُّ بالكلمةِ عنْ أَصْلِ وَضْعِها، إِنّما يُؤْتَى به لغرضيْنِ: لفظيٍّ، ومعنويٍّ. أَمّا التّغييرُ الذي يكونُ لغرضٍ لفظيٍّ، فهو ما يَطْرَأُ على بِنيةِ الكلمةِ من تغييراتٍ شكليّةٍ، لا تَحدثُ فيها معانٍ جديدةٌ؛ إِذ إِنَّ القصدَ من هذا التّغييرِ هو التّخفيفُ، أَوِ الإِلحاقُ، أَوِ التَّخلُّصُ مِنَ التقاءِ السّاكنين، أَوِ التّخلُّصُ مِنَ اجتماعِ الواوِ والياءِ، إِذا سُبِقتْ إِحداهما بالسّكونِ الأَصْليّ. وهذا

النَّوعُ من التّغييرِ يتمُّ بالزّيادةِ والحَذْفِ والإعلالِ والإبدالِ والإدغامِ وتخفيفِ الهَمزةِ والابتداءِ والإمالة[6].

ويُطْلَقُ على هذهِ التّغييراتِ والتّحويلاتِ التي تَطرأُ على بِنيةِ الكلمةِ مُصْطلحْ (أَحوالُ[7] الأبنيةِ[8]). وقد أَوضحَ السّيّدُ عبدُ الله هذهِ المسألةَ بقولِهِ: "فالماضِي والمضارعُ والمصدرُ وغيرُها: هي أَحوالٌ عارضةٌ للأَبنيةِ، نحو "طَلَبَ": فِعْلٌ ماضٍ. فقولُنا: طَلَبَ (بِناءٌ)، وقولُنا: ماضٍ (حالةٌ طارئةٌ)، كالقلبِ والإدغامِ العارضيْنِ لـِ " قَالَ، ومدَّ"[9].

وأَمّا التّغييرُ الذي يكونُ لغرضٍ معنويٍّ، فهوَ ما يطرأُ على بِنيةِ الكلمةِ من تغييراتٍ تَحدثُ فيها معانٍ جديدةٌ، قالَ ابنُ عصفورٍ: "جَعْلُ الكلمةِ على صيَغٍ مُختلفةٍ لِضُروبٍ مِن المعاني، نحو "ضَرَّبَ، وتَضَرَّبَ، وتَضَارَبَ، واضْطَرَبَ".

فالكلمةُ التي هِيَ مركّبةٌ من (ضَادٍ، وراءٍ، بَاءٍ)، نحوَ "ضَرْبٌ" قد بُنِيتْ مِنْها هذهِ الأَبنيةُ المختلفةُ، لمعانٍ مختلفةٍ، ومن هذا النّحوِ: اختلافُ صيغةِ الاسمِ للمعاني التي تعتورُهُ من التّصغيرِ والتّكسيرِ، نحو "زُيَيْدٍ، وزُيُودٍ"[10]. ومنْ ذلكَ أَيضاً: اختلافُ صيغةِ أَحدِ المشتقّاتِ، نحوَ " فاتِحٍ، ومَفْتُوحٍ، وفَتّاحٍ، ومِفْتاحٍ".

وانطلاقاً منْ كونِ المَصْدَرِ أَصْلاً[11] للمشتقّاتِ، صيغتِ الأَبنيةُ السّابقةُ لمعانٍ مختلفةٍ؛ إِذْ إِنَّ كلَّ بنيةٍ مِنْها تختلفُ عنْ سابقتِها في المَعْنَى، كما تختلفُ عَنْها في المَبْنَى؛ فهذهِ التّغييراتُ التي تَطْرأُ على بِنيةِ الكلمةِ، يُطلقُ عليها (الأَبنيةُ)[12].

وبناءً على ما تقدّم، فإِنَّ عِلْمَ الصّرفِ قد تناولَ المسائلَ الصّرفيّةَ منْ جانبيْنِ اثنين، هما:

الأَوّلُ: دراسةُ الأبنيةِ بأنواعِها المختلفةِ، المتمثّلةِ فيما يُعنى به عِلمُ الصّرفِ من أفعالٍ، وأسماءٍ جامدةٍ، ومشتقّاتٍ، وجموعٍ، بحيثُ يكونُ ذلك في حَصْرِ هذهِ الأبنيةِ، وتصنيفِها في إطارِ ضوابطَ ومعاييرَ لصياغةِ كلّ بنيةٍ، ومن ثُمَّ يُدْرَسُ كلُّ نوعٍ مِنْها دراسةً تفصيليّةً شاملةً للوقوفِ على خصائصِه وأحكامِه من حيثُ المَبْنَى والمَعْنَى. والدّراسةُ في هذا الجانبِ تعتمدُ على نوعِ بِنيةِ الكلمةِ[13].

والآخرُ: دراسةُ الأحوالِ العارضةِ التي تطرأُ على أبنيةِ الكَلِمِ، فتؤدّي منَ التَّحوُّلِ عنها إلى أبنيةٍ أخرى. وهذهِ الحالاتُ الطّارئةُ تتمثّلُ في كلّ ما يؤثّر في البِنيةِ الدّاخليةِ للكلمةِ، فيُغيّرُ من هَيْئَتِها، أو نَسَقِ ضَمِّ حُروفِها، أو نُطْقِها، بحيثُ لا يحولُ ذلكَ بينَ الكلمةِ ومعناها، أو عُدولُها وتحوُّلُها إلى نوعٍ آخرٍ.

ومنْ هُنا، فإنّ الدّراسةَ في هذا المَنْحَى ــ ترتكزُ على أَحوالِ أبنيةِ الكلمةِ، أو وَضْعِها الطّارئِ المترتّبِ على العُدولِ عن الأصلِ المجرّدِ لها إلى بِنيةٍ فَرْعيّةٍ، سواءٌ أكانتْ مُطابقةً لذلك الأصل المجرّدِ، أَمْ مخالفةً له[14].

وبعدَ هذا التقديم، سأعرض للبحث في مبحثين، هما:

المبحثُ الأوّلُ: حقيقةُ الأصلِ المجرّدِ في أبنيةِ الكلمِ.

المبحث الثّاني: بواعثُ التّحوُّلِ عن الأصلِ ومواضعُه في أبنية الكَلِم

ويتبعُ هذينِ المبحثينِ خاتمةٌ تتناولُ أهمَّ الملحوظاتِ، وأبرزَ النّتائجِ التي تُوصّلَ إليها، واللهُ ــ سبحانه وتعالى ــ وليُّ التّوفيق.

المبحثُ الأوّلُ : حقيقةُ الأصلِ المجرّدِ في أبنيةِ الكَلِمِ

لا شَكَّ في أَنَّ الأَصلَ المجرّدَ في بِنيةِ الكلمةِ، له في الدّراسةِ الصّرفيّةِ أَكثرُ منْ مفهومٍ؛ إذْ إنَّه يخضعُ لاعتباراتٍ مختلفةٍ، منها**(أَصلُ التّركيب)**، أي أَنَّ للكلمةِ ثلاثةَ أُصُول[15]، هي: ثُلاثيٌّ، ورُباعيٌّ، وخُماسيٌّ. ومِنَ المعلومِ أَنّ التّركيبَ الثُلاثيَّ هو أَكثرُها استعمالاً[16]، وأَعدلُها تركيباً، استناداً إلى أَنّه حَرْفٌ يُبْتَدأُ به، وحرفٌ يُحْشَى به، وحرفٌ يُوقفُ عليه[17]. ومنها أَيضاً**(أَصلُ الْصّيغةِ)** كما بيّنها الرّضيّ قائلاً: "هَيئتُها التي يمكنُ أنْ يشاركَها فيها غيرُها، وهي عددُ حُروفِها المرتّبةِ، وحركاتُها المعيّنةُ، وسكونُها معَ اعتبارِ الحروفِ الزّائدةِ والأَصليّةِ، كلٌّ في موضعِهِ؛ فَــ "رَجُلٌ" ــ مَثَلاً ــ على هيئةِ وَصْفِهِ يشاركُه فيها "عَضُدٌ"، وهي كونُهُ على ثلاثةٍ: أَوّلُها مَفتوحٌ، وثانيها مَضمومٌ، وأَمّا الحرفُ الأَخيرُ، فلا تُعتبرُ حركتُه وسُكونُه في البناءِ، فَـ(رَجُلٌ، ورَجُلاً، ورَجُلٍ) على بناءٍ واحدٍ، وكذا "جَمَلٌ" على بناءِ "ضَرَبَ"؛ لأَنَّ الحرفَ الأَخيرَ لحركةِ الإِعرابِ وسكونهِ، وحركةِ البناءِ وسكونهِ"[18].

وإلى ذلكَ ذهبَ ابنُ عصفورٍ، فقالَ: "أَبنيةُ الأَسماءِ الأُصولِ أَقلُّ ما تكونُ ثلاثةً، وأَكثرُ ما تكونُ خمسةً، ولا يوجدُ اسمٌ متمكّنٌ على أَقلَّ منْ ثلاثةِ أَحرفٍ، إلاّ أَنْ يكونَ منقوصاً، نحو "يَدٍ، ودَمٍ"[19].

ومنها **(أَصلُ الاشتقاق)**: وهو اعتبارُ البِنيةِ الأَصليّةِ للكلمةِ التي تطرأُ عليها التّغييراتُ، فتغيّرُ منْ معناها، وتنقُلُها منْ نوعٍ إلى آخرَ حَسَبَ المعنى الجديدِ المكتسب[20]، وهذا ما أَكّده الصّبّان قائلاً: "التّصريفُ، وإنْ كانَ يدخلُ الأَسماءَ والأَفعالَ، إلاّ أَنّه للأَفعالِ بطريقِ الأَصالةِ؛ لكثرةِ تغيّرِها، ولظهورِ الاشتقاقِ فيها"[21].

ومِنْها **(أَصلُ البِنية)** باعتبارِ ما ينبغي للكلمةِ منْ أَنْ تكونَ عليها اعتماداً على قواعدَ ومعاييرَ معيّنةٍ، ويُعرف ذلك بالأَصلِ المجرّدِ، أَوِ الأَصلِ المَعْدولِ عنه، أَيْ الأَصلُ الذي انْصُرِفَ عنه إلى

فُروعٍ أُخرى[22].والأَصلُ ــ بهذا الاعتبارِ ــ ما يتناولهُ البحثُ من حيثُ تحديدُ مفهومِهِ، وبيانُ ضوابطِهِ، نحو: "يَسْتَعْدِدُ"، الأَصلُ في "يَسْتَعدّ"، و"يَسْتَعونُ"، الأَصلُ في "يَسْتَعينُ"، و"صَوَمَ" الأَصلُ في "صَامَ"، و"خَوِفَ"، الأَصلُ في "خَافَ"، و"هَيِبَ" الأَصلُ في "هَابَ"، و"طَوُلَ"، الأَصلُ في "طَالَ"، "وشَدَدَ" الأَصلُ في "شَدَّ"، و"إِقْوَامٌ" الأَصلُ في "إِقامةٍ"، و"اسْتَقْوَمَ"، الأَصلُ في "اسْتَقَامَ" ولا شَكّ في أَنَّ الأَمثلةَ منْ هذا القبيلِ كثيرةٌ ووافرةٌ؛ إذ لا يتّسِعُ المجالُ لعرضِها وتفصيلها. وتجدرُ الإشارةُ إلى أَنَّ لها أَصْلاً غيرَ مُستعملٍ يخالفُ ظاهرَ لفظِ كلٍّ منها، فلمْ نَسْمَعْ عنِ العربِ أَنَّهم قالوُا: "قَوَمَ زَيْدٌ" في مَوْضعِ "قَامَ زَيْدٌ"، ولم نَسْمَعْ "شَدَدَ سَعْدٌ منْ أَزْرِي" في مَوْضعِ "شَدَّ سَعْدٌ منْ أَزْرِي[23]".

ونخلُصُ بالقولِ: "إنَّ أَصْلَ الكلمةِ ــ بهذه الصُّورةِ ــ يُقْصَدُ به الأَصلُ التّجريديُّ عندَ الصّرفيّين، ويمكنُ الوقوفُ على ماهيّةِ هذا الأَصلِ بأَنّه البناءُ الذي تجافَى به الاستعمالُ بسببِ أَحوالٍ عارضةٍ طرأَت على أَبنيةِ الكلمِ، كالإعلالِ والإبدالِ والإدغامِ والزّيادةِ وغيرها، وبالتّالي فإنّ هذا الأَصلَ هو بناءٌ مُهْمَلٌ نتيجةَ أَوضاعٍ طارئةٍ عليه، أَفضتْ إلى التّحوُّلِ عنه، والانصرافِ إلى أَبنيةٍ أُخرى مستعملةٍ؛ إذْ هِيَ مُتفرّعةٌ ومُتشعّبةٌ عنْ ذلك البناءِ الأَصليّ.

وإتماماً للفائدةِ، سَأَعرِضُ لأَمثلةٍ أُخرى عُدِلَ فيها عَنِ الأَصلِ إلى الفَرْعِ في مَوضعينِ آخرينِ:

أَوّلهما: الاسمُ الممدودُ غيرُ المهموزِ الأَصلِ، نحوَ "سَمَاءٍ، وقَضَاءٍ"؛ فالأَصلُ فيهما: "سَماوٌ، وقَضَايٌ" فلمّا وقعتِ الواوُ والياءُ طَرَفاً بعدَ أَلفٍ زائدةٍ، قُلِبتا أَلفين، فصارَ تقديرُهما: "سَمَاا، وقَضَاا" فلمّا التقتِ الأَلفانِ، تحرّكتِ الثانيةُ منهما، فانقلبتْ همزةً، فصارتا: "سَمَاء، وقَضَاء"؛ لذا تَمّ الهُروبُ من الأَصلِ التّجريديِّ إلى البناءِ الجديدِ ، تخلُّصاً منَ التقاءِ السّاكنين؛ لأَنّه لا قُدرةَ لأَحدٍ على النّطق بهما[24].

ثانيهما: إبدالُ تاءِ (افْتَعَلَ) طاءً، حَيْثُ أُبدِلتْ باطّرادٍ أَلبتّةَ، ولا يجوزُ غيرُ ذلك، إذا كانتِ الفاءُ صاداً، وَ طاءً أَو ظاءً، فتقولُ في (افْتَعَلَ) منَ الضّرب: "اضْطَرَبَ"، ومنَ الصّبر: "اصْطَبَرَ"، ومنَ الظَّهْرِ: "اظْطَهَرَ"، ومنَ الطّردِ: "اطَّرَدَ"، فتُدغم؛ لأَنّك لَمّا أَبدلْتَ التاءَ طاءً اجتمع لَكَ مِثْلانِ، الأَوّل مِنْهُما ساكنٌ، فَأُدغمتْ، ولم تُبْدَلِ التّاءُ لأَجلِ الإدغامِ، بلْ للتّباعدِ الذي بينَ الطّاءِ والتّاءِ. ولكنّ الإدغامَ لمْ يتحقّقْ في "اضْطَرَبَ، واصْطَبَرَ، واظْطَهَرَ" لأَنّه لم يجتمع مِثْلانِ[25].

وإلى ذلك ذهبَ ابنُ جنّيّ بقوله: "وأَمّا البدلُ، فإنّ تاءَ "افْتَعَلَ" إذا كانت فاؤه صاداً أَو ضاداً أَو طاءً أَو ظاءً تُقلبُ طاءً أَلبتّةَ، لا بدّ من ذلك. ولكنّهم لَمّا رأَوْا التّاءَ بعدَ هذهَ الأَحرفِ، والتّاءُ مهموسةٌ، وهذِهِ الأَحرفُ مُطْبِقةٌ، والتّاءُ مُخفتةٌ، قرّبوها من لفظِ الصّادِ والضّادِ والظّاءِ بأَنْ قلبوها إلى أَقربِ الحروفِ منهنّ وهو الطّاء، لأَنّ الطّاءَ أُخْتُ التّاءِ في المَخْرجِ، وأُخْتُ هذِهِ الأَحرفِ في

الإطباق والاستعلاء، وقلبوها معَ الطّاءِ طَاءً أيضاً؛ لتوافِقَها في الجهرِ والاستعلاءِ، وليكونَ الصّوتُ متّفقاً.[26] "بتصرّف"

ولنا وقفةٌ ــ هُنا ــ تتمثّلُ في اللّجوءِ إلى استعمالِ الأَصلِ الذي تُجُوفِي عنه أَصْلاً، والهروبِ إلي الفَرْعِ الذي أَصْبَحَ مُستساغاً في القواعدِ والقوانينِ النّحويّةِ والصّرفيّةِ، وثَمّ مَسيسُ حاجةٍ إلى الأَصلِ، وذلك في الضّرورةِ الشّعريّةِ، كإظهارِ التّضعيفِ في المِثْلَينِ كقولِ الشّاعرِ: (الرّجز)

الحَمــــــــــدُ للّهِ العَلِيِّ الأَجْلَلِ

الواسعِ الفَضْلِ الوَهُوبِ المُجْزِلِ[27]

ومن ذلك ــ أيضاً ــ قولُ الشّاعرِ: (البسيط)

مَهْلاً أَعَاذِلَ قَدْ جَرّبْتِ من خُلُقِي أنّي أَجُودُ لأَقْوامٍ وإنْ ضَنِنُوا[28]

المبحثُ الثّاني: بواعثُ التّحوُّلِ عنِ الأَصلِ ومواضعُه في أَبنيةِ الكَلِمِ

ذهبَ الصّرفيّونَ إلى أَنَّ العدولَ عنِ الأَصلِ في أَبنيةِ الكَلِمِ والتّحوُّلَ عنه إلى فُروعٍ أُخرى ناجمٌ عنِ بواعثَ ودواعٍ تُعْزَى ــ في أغلبها ــ إلى مسائلَ تتعلّقُ بطبيعةِ الحروفِ[29]وصفاتِها ومخارجِها وخصائصِها. فالحروفُ هي الوِحداتُ الصّوتيّةُ[30] الصُّغرى التي تُبْنَى منها أَبنيةُ الكَلِمِ، ولا شكّ في أَنّ طبيعةَ هذهِ الحروفِ، وما لها من خصائصَ[31] وسماتٍ تؤثّر تأْثيراً واضحاً في تلك الأَبنيةِ؛ وذلك لأَنَّ بعضَها يتألّفُ منْ حروفٍ تتوالَى متنافرةً في مخارجها، أَو في صفاتِها، ممّا يُفضي إلى تعذُّرِ النُّطقِ بها، أَو ثِقَلِهِ، فيقودُ ذلك إلى التّحوُّلِ عنِ الأَصلِ إلى الفَرْعِ طلباً للخفّة، وهروباً منَ التّعذُّرِ، أَو الاستثقالِ، فهذه الأَسبابُ الصّوتيّةُ وغيرُها النّاجمةُ عنْ طبيعةِ العلائقِ والرّوابطِ التي تربطُ تلك الوِحداتِ الصّوتيّةَ بعضَها ببعضٍ، تكون مَدْعَاةً للانصرافِ عنِ الأَصلِ إلى الفَرْعِ في أَبنيةِ الكلمِ، وتندرجُ هذهِ الأَسبابُ في أَضْرُبٍ ثَلاثةٍ، هي:

أَوّلُها: ما لا يمكنُ النّطقُ به أَصْلاً.

ثانيها: ما يمكنُ النّطقُ به، غيرَ أَنّه مستثقلٌ.

ثالثُها: ما يمكن النّطقُ به، وهَوَ غيرُ مستثقلٍ.

وهذا يعني أَنَّ الأَصلَ الذي يمكنُ النّطقُ به أَصلاً متروكٌ للتّعذّر[32]، والأَصلَ الذي يمكنُ النّطقُ به، غيرَ أَنّه مستثقلٌ مَتروكٌ للاستثقالِ، والأَصلَ الذي يمكنُ النّطقُ به منْ غيرِ استثقالٍ متروكٌ للتّشاكُلِ والتّجانسِ الصّوتيّ.

وإتماماً للفائدةِ، سَأَعرضُ للبواعثِ والأَسبابِ التي تدعو إلى الانصرافِ عن الأَصلِ إلى الفَرْعِ على النّحو الآتي:

الباعث الأوّلُ: التّعذُّر

يُقصدُ بالتّعذُّرِ: الامتناعُ التّامّ عنِ النّطق بالكلمةِ لعدمِ القدرةِ عليه؛ إذ إنّه يكونُ في الأبنيةِ التي تتمثّلُ في المواضعِ الآتية:

الموضعُ الأوّلُ: الابتداءُ بالسّاكن

دَأَبتْ ألسنةُ العربِ، ودَرَجَ سنَنُهم على أنّهم لا يبدأُونَ النُّطقَ بحرفٍ ساكنٍ، ولا يقفونَ على حرفٍ متحرّك؛ لأنّ الابتداءَ بالسّاكنِ متعذّرٌ في اللّسانِ العربيّ، وقد أشارَ إلى ذلك ــ الرّضيّ قائلاً[33]: "لا يُبتدأُ إلاّ بمتحرّكٍ، كما لا يُوقَفُ على ساكنٍ. فإنْ كانَ الأوّلُ ساكناً، وذلك في عشَرةِ أسماءٍ محفوظةٍ[34]، وَهيَ: "ابْنٌ، وَابْنَةٌ، وَابْنُمٌ، وَاسْمٌ، وَاسْتٌ، وَاثْنَانِ، وَاثْنَتَانِ، وَامْرُؤٌ، وَامْرَأَةٌ، وَايْمُنُ اللهِ". وفي كلّ مصدرٍ بعدَ ألفِ فِعلِهِ الماضِي أربعةٌ فصاعداً "كالاقْتِدارِ، وَالاسْتِخْراجِ". وَفي أفعالِ تلك المصادرِ من ماضٍ وأمرٍ، وَفي صيغةِ أمرِ الثّلاثيّ، وَفي لامِ التّعريفِ وَميمِهِ أُلحق في الابتداءِ، خاصّةً همزةَ وَصْلٍ مكسورةً، إلاّ فيما بعدَ ساكنه ضمةٌ أصليّةٌ؛ فإنّها تُضمُّ، نحو "اُقْتُلْ، اُغْزُ"، بخلافِ "ارْمُوا" وإلاّ في لامِ التّعريفِ[35]، وَايْمُنِ، فإنّها تُفْتَحُ[36]". وقال الرّضيّ أيضاً: "الأكثرون على أنّ الابتداءَ بالسّاكن مُتعذّرٌ. وذهبَ ابنُ جنّيّ إلى أنّه مُتَعسّرٌ لا متعذّرٌ، وقد يجيءُ ذلك في الفارسيّةِ، نحو "شْتُرْ، وسْطَامْ". والظّاهرُ أنّه مستحيلٌ، ولا بدّ من الابتداءِ بمتحرّكٍ"[37] .

وعرّجَ ابن السّرّاج على همزةِ الوَصْلِ قائلاً: "هِيَ همزةٌ زائدةٌ يُوصَلُ بها إلى السّاكن في الفعلِ والاسمِ والحرفِ، إذا كانَ لا يكونُ أن يُبتدأَ بساكنٍ"[38].

وقد أشارَ السّيّدُ عبدُ الله إلى البُعدِ الصّوتيّ النّاجمِ عنْ زيادةِ همزةِ الوصلِ قائلاً: "وهوَ الأخذُ في النُّطق بالحرفِ بعدَ الصّمتِ، لا الأخذُ في النُّطق بالحرفِ بعدَ ذهابِ الذي قبله، كما قيلَ: لا يُبدأُ بساكنٍ"[39].

وهذا ما أكّدهُ محمّدُ بنُ عبدِ اللهِ قائلاً: "لَمّا لَمْ يمكنِ الابتداءُ بالسّاكنِ، اجتُلبَ همزةُ الوصلِ عندَ الابتداءِ بما سكَنَ أوّلُه"[40].

كما أشارَ محمود شكري الآلوسيّ إلى سببِ تسميتها بهمزةِ الوصلِ قائلاً: "وسببُ تسميةِ هذه الهمزةِ بهمزةِ الوصلِ، مع أنّها تسقُطُ في الوصلِ، فقيلَ اتّساعا، أي تجُوّزاً لعلاقةِ الضّدّيّةِ. وقيل؛ لأنّها تسقُطُ فيتّصلُ ما قبلَها بما بعدَها، وهذا قولُ الكوفيّينَ، وقيلَ: لوصولِ التّكلُّمِ بها إلى النُّطق بالسّاكنِ، وهذا قولُ البصريّينَ، وكانَ الخليلُ يسُمّيها: "سُلَّمَ اللّسانِ"[41].

ولا شكّ في أنّ عدمَ الإتيانِ بهمزةِ الوصلِ في أوّلِ الكلمةِ يجعلُ الحرفَ الأوّلَ في غايةِ الخفاءِ إذ يُلحَظُ ذلك منْ خلالِ النُّطق والصّوتِ، بَيْنَما الوقوفُ على مُتحرّكٍ لَيْسَ مستحيلاً ولا متعذّراً، بلْ تكونُ الاستحالةُ على السّاكنِ الأوّلِ الذي تُرامُ حركتُهُ. ومعلومٌ أنّ الأصلَ في الحرفِ الأوّلِ أنْ

يكونَ مُتحرّكاً[42]؛لأنّه وجهُ القياسِ إلّا في الأفعالِ وما يتّصلُ بها منَ المصادِرِ؛ وذلك لكثرةِ تصرُّفِ[43] الأفعالِ، وكونِها أَصْلاً في الإعلالِ مِن القلبِ والحذفِ ونقلِ الحركةِ، فَجُوِّزَ بها تسكينُ الحرفِ الأَوّلِ، ولم يُغْفَرْ ذلك في الاسمِ الصّرْف، إلّا في أَسماءٍ مَعدودةٍ و مُحدَّدةٍ، غيرِ قياسيّةٍ، وهيَ الأَسماءُ العشَرةُ المذكورةُ آنفاً، والهمزةُ في هذِهِ الأَسماءِ العشَرةِ هي عِوضٌ مِمّا أَصابَها مِنَ الوهنِ؛ إذ إنّها ثلاثيّةٌ، فتكونُ ضعيفةَ الخِلقةِ، وقد حُذِفت لاماتُها نَسْياً كالعدم، وكذلك الحرفُ لا يسكنُ أَوّلُهُ إلّا في لامِ التّعريفِ وميمِهِ[44].

وقدْ أَوضحَ الصّرفيّونَ أَصولَ[45] الأَسماءِ العشَرةِ، والتّغيُّراتِ التي طرأَت عليها مشروحةً ومفَصّلةً.

وتجدرُ الإشارةُ إلى أَنَّ هناكَ اختلافاً في أَصْلِ همزةِ الوصْلِ، أَهِيَ ساكنةٌ أَمْ متحرِّكةٌ، فالتّسكينُ مَذهبُ الفارسّي والشّلوبين، أَمّا التّحريكُ، فمذهبُ سيبويه[46] وهوَ الظّاهرُ لوجوبِ التّحريكِ في كلِّ حرفٍ يُبتدأُ به كلامُ الابتداءِ. وعلى هذا، فأَصلُ حركةِ الهمزةِ الكسرةُ[47] كَمَا في: "اِضْرِبْ، وَانْهَبْ". وإنّما ضُمَّت في نحوِ "اُخْرُجْ" كراهيةً للخُروجِ من كسرٍ إلى ضَمٍّ [48]. وعلى الأَوّلِ، أَي الكسرِ دُبّرتْ بحركةِ ما قبلَ الآخرِ فَكُسِرت في "اضْرِبْ"، وضُمَّتْ في "اُخْرجْ"، وامتنعَ أنْ تُفتَحَ في "اذْهَبْ" للإلباسِ بالمضارعِ، ويتحصّلُ لهمزةِ الوصلِ بالنّسبةِ إلى حركتِها في الاسمِ والفِعْلِ والحرفِ[49].

وقال السّيّدُ عبدُ اللهِ مُشيراً إلى صُورِ الهمزة وحالاتِها: "سواءٌ أَكانت مفتوحةً أَمْ مضمومةً أَمْ مكسورةً وسواءٌ أَكانت همزةَ قطعٍ أَمْ همزةَ وصْلٍ، وسواءٌ أَكانت أَصليّةً، أَمْ منقلبةً أَمْ زائدةً "[50].

وقدْ أَوضحَ ابنُ جنّيّ الحكمةَ منْ زيادةِ همزةِ الوصلِ في الابتداءِ دونَ غيرِها منَ الحروفِ الأَخرى، وبّينَ أَيضاً أَنّها تكونُ أَصْلاً بزيادتِها، ورُكناً أَساسيّاً منَ البِنيةِ الفَرْعيةِ الجديدةِ [51].

وخُلاصةُ القولِ فيما سبقَ: هوَ أَنَّ الانصرافَ والتّحوُّلَ عنِ الأَصلِ بزيادةِ همزةِ الوصْلِ يكونُ قياسياً في أَوجهٍ أَربعةٍ، هِيَ:

الأَوّلُ: أَبنيةُ الفعلِ الماضي الخماسيِّ الذي يُصاغُ منْ مزيدِ الثّلاثيِّ في أَوزانٍ ثلاثةٍ، هيَ: "افتَعَلَ وَانفعَلَ، وَافْعَلّ"،[52] نحوَ "اكْتَسَبَ، وَانْصَرَفَ، وَاخضَرّ".

الثّاني : أَبنيةُ الفعلِ السّداسيّ الذي يُصاغُ منْ مزيدِ الثّلاثيّ في أَوزانٍ خمسةٍ، هي: "استَفْعَلَ، وَافْعَالَّ[53]، وَافعَنْلَى، وَافْعَوّلَ، وَافعَوْعَلَ"[54] نحوَ: " اسْتَحسَنَ وَاحْمَارَّ، واسْلَنْقَى[55]، واجْلَوّز،[56] وَاعْشَوشَبَ"، ويصاغُ السّداسيُّ – أَيضاً– منْ مزيدِ الرّباعيِّ في وزنينِ، هُمَا: "افعَنلَلَ[57]، وَافْعَلَلَّ"، نحوَ "احْرَنْجَمَ [58]، وَاقْشَعَرَّ[59]".

الثّالثُ : أَبنيةُ فعلِ الأَمرِ منَ الثُّلاثيّ المجرّدِ، نحوَ: "اقْرَأْ، وَاكتُبْ"، أَو مِنَ الخماسيّ نحوَ "اقْتَرِبْ، وَانْطَلِقْ"، وَمِنَ السّداسيّ نحوَ: "اسْتَغفِرْ، وَاستَلْطِفْ".(60)

وثَمّةَ شرطٌ أَساسيٌّ في هذهِ الأَبنيةِ الفَرْعيّةِ التي انْصُرِفُ إِليها، وهو أَلّا يترتّبَ على ذلك اجتماعُ همزتين في أَوّلِ فعلِ الأَمرِ، نحوَ "أَخَذَ يَأخُذُ، وَأَكَلَ يأكُلُ، وأَمَرَ يَأْمُرُ"؛ إِذْ إِنَّ القياسَ يقتضِي حذفَ حرفِ المضارعةِ، ثُمَ يُؤْتَى بهمزةِ الوَصْلِ، فَيُقال: "اُؤْخُذْ، اُؤكُلْ، اُؤْمُرْ"، فتجتمعُ همزتان في أَوّلِ الكلمةِ، واجتماعُها – هنا – يُفضِي إِلى الاستثقالِ؛ لذا يجبُ العُدُولُ والانصرافُ عنْ هذه الأُصولِ إِلى أَبنيةِ فرْعيةٍ أُخرى تخلو منَ الهمزة الثانيةِ؛ لأَنّها مَنْشأُ الثِّقلِ، وُصُولاً إِلى التّخفيفِ والتّسهيلِ، فتصبحُ الصّورةُ: "خُذْ، وَكُلْ، وَمُرْ".

وقدْ أَشارَ ابنُ جنّيّ إِلى أَنَّ هناك بعضَ العربِ يقولونَ "اؤُخُذْ، اؤْمُرْ، اؤْكُلْ"(61)، أَي بزيادة همزةَ الوصلِ جَرْياً على نسق الأَفعالِ الأُخرى، بعيداً عن الخِفّةِ، وذلك القياسُ فيها.(62)

وعرّجَ ابنُ عَصفورٍ على ذلك قائلاً(63): فدخلها الحذفُ على غيرِ قياسٍ فأَصبحتْ: "خُذْ وَكُلْ وَمُرْ"(64). وأَضافَ محمدُ بنُ عبدِ اللهِ قائلاً: "فالأَفصحُ فيه الحذفُ ابتداءً، والإِثباتُ وَصْلاً، فقولُهم: "مُرْ" أَفصحُ من "اؤْمُرْ". وأَمّا: "وَالْأُمُرْ" أَفصحُ من "وَمُرْ"، ومنْ ذلكَ قولُهُ تَعالى: ﴿ وَاْأُمُرْ أَهْلَكَ بالصّلاةِ﴾(65).

الرّابعُ : أَبنيةُ المصادرِ الخماسيّةِ والسّداسيّةِ، وتتمثّلُ في الأَوزانِ العشَرةِ (66)الآتيةِ: (افْتِعَالٌ، نحوَ: اقْتِرابٍ، وَانْفِعَالٌ، نحوَ: انْطلاقٍ، وَافْعِلالٌ، نحوَ: احْمِرارٍ، وَاسْتِفعالٌ، نحوَ: اسْتِغفارٍ، وَافْعِيلالٌ، نحوَ: احميرارٍ، وَافْعِنْلالٌ، نحوَ: اقْعِنساسٍ(67)، وَافْعِوّالٌ، نحوَ: اجْلِوّاذٍ، وَافْعيعَالٌ، نحوَ: اعْشِيشابٍ، وَافْعِلّالٌ، نحوَ: اقْشِعْرارٍ، وَافعِنلاءٌ، نحوَ: "اسْلِنقاءٍ)، بالإِضافة إِلى مصدري: (افَّعَّلَ، نحوَ: اطّيّرَ اطّيُّراً، وَافّاعَلَ، نحوَ: اثّاقَلَ اثّاقُلاً). (68)

الموضعُ الثّاني : التقاءُ السّاكنينِ

قدْ يلتقِي حرفانِ ساكنانِ في كلمةٍ أَو في كلمتينِ؛ ولا شكَّ في أَنَّ التقاءَ السّاكنينِ (69)يفضِي إِلى تَعذّرِ النُّطق بهما؛ إِذ إِنّ التّخلُّص منَ التقائهما أَمرٌ واجبٌ، ما عَدَا مواطنَ أَربعةً يُغتفرُ فيها التقاءُ ساكنينِ متتاليينِ، فينتجُ عنْ ذلك ثِقلٌ يراهُ الصّرفيّون مُمكناً ومُحتمَلاً،(70) وهَذِهِ المواطن الأَربعةُ هي:

الأَوّلُ : كونُ الحرفينِ السّاكنينِ متتاليينِ في كلمةٍ واحدةٍ ، أَولهما حرفُ لينٍ، والآخر مُدغمٌ في مِثلِهِ، نحو "دَابّةٍ، وخُوَيْصَّةٍ"(71) ، وقيلَ: إِنّ الأَلفُ في نحوِ "دَابّة": تُبدَلُ(72) همزةً مفتوحةً هروباً(73) منَ التقاءِ السّاكنينِ، فيقالُ :" دَأَبّةٌ"، ومنْ ذلكَ قولُ الشّاعرِ: (الطّويل)

وللأَرْضِ أَمّا سُودُها فَتَجَلَّلَتْ بَيَاضاً، وأَمّا بيضُها فَادْهَأَمّتْ (74)

وتجدرُ الإشارةُ – هُنَا – إلى أَنّ التقاءَ السّاكنينِ يكونُ في الاسمِ والفعلِ والحرفِ، كما بيّن ذلك الزّمخشريُّ قائلا: "التقاءُ السّاكنين، ممَّا تشتركُ فيه الأَضْرُبُ الثّلاثةُ: الاسمُ وَالفعلُ وَالحرفُ، فالاسمُ، نحوَ قولِكَ: "مَنْ الرّجُلُ"، وَ "هَذاْ الْيَوْمُ". والفعلُ، نحو: "خُذْ الْعَفوَ"، وَالحرفُ، نحوَ: "هَلْ الْرّجُلُ في الدّارِ؟" [75].

الثّاني : توالي الحرفينِ السّاكنينِ في كلمةٍ قُصِدَ سَرْدُها، كأَسماءِ حروفِ [76] الهجاءِ، نحوَ "جِيْمْ، ميْمْ" [77] وَمنْ ذلكَ قولُ الراعي (الطويل):

أَهَاجَتْكَ آيَاتٌ أَبَانَ قديمُها كَمَا بُيّنَتْ كافٌ تَلُوحُ وميْمُها؟ [78]

أَو كالأَصواتِ [79] المحكيّةِ، نحوَ: "غَاقْ": حكايةُ صوتِ الغُراب، و "قُوْسْ" اسمُ صوتٍ يُزجرُ بهِ الكلبُ ليبتعدَ.

الثّالثُ :توالي الحرفينِ السّاكنينِ في كلمةٍ موقوفٍ عَلَيْها نحوَ: "بَاْعْ، قاْلْ [80] هُودْ، قِيلْ[81]، القانتيْنْ، القَانتاْتْ". وقَدْ أَوْضَحَ ابن يعيش أَنّه يجوزُ في الوقفِ – الجمعُ بينَ ساكنينِ، فيكونُ الوقفُ كالسّادِّ مَسَدَّ الحركةِ؛ لأَنَّ الوقفَ على الحرفِ يمكّنُ جرسَ ذلكَ الحرفِ ويُوفّرُ الصّوْتَ عليه، فيصيرُ توفيرُ الصّوت بمنزلةِ الحركةِ له [82].

الرّابعُ : دخولُ همزةِ الاستفهامِ على همزةِ وَصْلٍ مفتوحةٍ، فَتُبدَلُ الثّانيةُ أَلفاً، نحوَ "آلعَرَبُ مُتّفِقونَ؟" أَو "آيْمُنُ اللهِ قَسَمُكَ؟" وَتجدرُ الإشارةُ – هُنا– إلى أَنّه يُمنعُ حذفُ الأَلفِ هروباً منَ التقاءِ السّاكنينِ، لِئَلّا يفضيَ ذلكَ إلى حُدوثِ لَبْسٍ بينَ الخبرِ والإنشاءِ؛ لذا فالتقاءُ السّاكنينِ في هذا الموطنِ أَمرٌ مُغتفرٌ عندَ الصّرفيّينِ، وهذا ما أَكّده سيبويه قائلاً: "ومِنَ العربِ ناسٌ يُدخِلون بين أَلفِ الاستفهامِ، والهمزة أَلفاً إذا التقَتا، وذلكَ أَنّهم كرهُوا التقاءَ همزتينِ ففصَلُوا كما قالُوا: "احشَيْنَانٌ"[83]، ومنْ ذلكَ قولُ ذي الرُّمّةِ: (الطّويل)

فَيَا ظَبْيَةَ الوَعْثَاءِ بيْنَ جُلاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ؟[84]

الموضعُ الثّالثُ: تحريكُ الأَلفِ أُو سَبْقُها بحركةٍ مخالفةٍ لجنسِها :

مِنَ المسلّمِ به عند الصّرفيّين، أَنّ الأَلفَ لا تأْتي إلّا ساكنةً [85]، ولا يكونُ ما قبلَها إلّا مفتوحاً، قالَ ابنُ يعيشَ: "لِأَنَّ الضّمّةَ تَجْري عِنْدَهم – مَجْرَى الواوِ، والكسرةَ مَجْرَى الياءِ، والفتحةَ مَجْرَى الأَلفِ؛ لأَنَّ مَعْدِنَها واحدٌ، ويسمّون الضّمّةَ الواوَ الصّغيرةَ والكسرةَ الياءَ الصّغيرةَ، والفتحةَ الأَلفَ الصّغيرةَ ، فكانتْ هذهِ الحركاتُ أَوائلَ هذهِ الحروفِ؛ إذِ الحروفُ تنشأُ عنها"[86]. وهذهِ الأَلفُ، إمّا أَنْ تكونَ زائدةً[87]، نحوَ: "نَافَسَ، قَاتَلَ، انْتِصَارٌ"، وإمّا أَنْ تكونَ بَدلاً مِنَ الهمزةِ[88]، نحوَ: "آمَنَ، آدَمُ، رَاسٌ، كَاسٌ"، أَو بدلاً مِنَ الياءِ، نحو: "بَاعَ، سَالَ"، أَو بدلاً مِنَ الواوِ، نحوَ: "قَالَ، النّابُ، الدّارُ" أَو بدلاً منَ النّونِ الخَفيفةِ ، نحو قوله تعالى: ﴿ **لَنَسْفَعاً** ﴾ [89] . قال السّيّدُ عبدُ اللهِ: "وأَمّا

الأَسماءُ غيرُ المتمكّنةِ والحروفُ، فإنّ الأَلفاتِ فيها تكونُ أَصْلاً، نحو: "مَتَى، ومَا". ولا يُقال: إنها منقلبةٌ أَو زائدةٌ. أَمّا الحروفُ، فلأَنَّها غيرُ مشتقّةٍ ولا مُتصرّفةٍ، فلا يُعرفُ بِهَا أَصْلُ هذا الظّاهرِ، وكذلك الأَسماءُ غيرُ المتمكّنةِ؛ لعدمِ اشتقاقِها"[90].

ووافَقَهُ ــ في رأيهِ ــ محمّدُ بنُ عبدِ الله قائلاً: "أَمَّا الأَلفُ، فلا يكونُ أَصليّاً في فِعْلٍ ولا متمكّنٍ، ولكنْ عن واوٍ أَو ياءٍ أَو همزةٍ، نحو: "قَالَ، وبَاعَ، وآمَرُ"[91].

وثَمَّةَ ملحوظةٌ مُهمّةٌ ينبغي التّنبيهُ عليها، وهي تتمثّلُ في وجودِ أَبنيةٍ تكونُ الأَلفُ جزءًا منها سواءٌ أَكانتْ زائدةً أَمْ بدلاً، فيتعذّرُ النُّطقُ بها، فيكونُ ــ حينئذٍ ــ مَسِيسُ حاجةٍ للانصرافِ مِنَ الأَصلِ إلى الفَرْعِ، بحيثُ تُبدَلُ الأَلفُ حرفاً يزولُ به التّعذُّر، فَتُبدَلُ همزةً أَو واواً أَو ياءً، على النّحو الآتِي:

أولاً: إبدالُ الأَلفِ همزةً:

ويتمُّ الإبدالُ ــ هُنا ــ في جانبينِ، هُمَا:

الأَوّل: إبدالُ أَلفِ التّأْنيثِ الواقعةِ بعدَ أَلفِ المدِّ، وكلتاهُما زائدةٌ، نحوَ: "حَمْرَاءَ، وصَحْرَاءَ"؛ إذ إنّ الأَصلَ فيهما: "حَمْرَاا، وصَحْرَاا"، وقدْ بيّنَ ابنُ جنّيّ كيفيّةَ التّحوُّلِ في هذهِ الكلماتِ ومُثيلاتِها مِنَ الأَصْلِ إلى الفَرْعِ قائلاً: "وقعتِ الأَلفُ بعدَ أَلفٍ قبلَها زائدةٌ، فالتَقَى ــ هناك ــ أَلفانِ زائدتانِ: الأُولى منهُما الزّائدةُ، والثّانيةُ هِيَ أَلفُ التّأْنيثِ، فلمْ تَخْلُ منْ حذفِ إحداهما أَو حركتِها، فلم يَجُزْ ــ في واحدةٍ منهما ــ الحذفُ. أَمّا الأُولى، فلوْ حَذَفْتَها لانفردتِ الآخرةُ، وهمْ قدْ بَنوْا الكلمةَ على اجتماعِ أَلفينِ فيها. وأَمّا الآخرةُ، فلوْ حَذَفْتَها لزالتْ علامةُ التّأْنيثِ التي وُسِمتّ الكلمةُ بِها، وهَذا أَفحشُ من الأَوّلِ، فقدْ بَطُلَ حذفُ شيءٍ منهُما. وأَمّا الحركةُ، فقالَ سيبويه: "إنّه لَمّا انجزمَ الحرفانِ حُرّكتِ الثّانيةُ مِنْهُما، فانقلبتْ همزةً، فصارتْ "حَمْرَاءَ، وصَحْرَاءَ" كما ترى"[92].

وتِلكم الأَلفُ الثّانيةُ (أَلفُ التّأْنيثِ) حُرّكتْ[93] ثُمَّ أُبدلتْ أَلفاً لعلّتينِ[94]:أولاهما: أَنَّ الهمزةَ قريبةٌ منْ مَخْرجِ[95]الأَلفِ ؛ لأَنّهما معاً منْ حروفِ الحَلْق. والأُخرى : أَنَّ الأَلفَ الثّانيةَ وقعتْ طَرَفاً؛ إذ إنَّ الطّرفَ محلُّ التّغييرِ والتّبديلِ عندَ الصّرفيّينَ.

وعَرَضَ المبرّدُ لهذهِ المسأَلةِ قائلاً: "وإنّما استحالَ الإدغامُ في الأَلفِ؛ لأَنّها لوْ كانتْ إلى جانبها أَلفٌ، لا يجوزُ أَنْ تُدغمَ فيها؛ لِأَنَّ الأَلفَ لا تكونُ إلاّ ساكنةً، ولا يلتقي ساكنان"[96].

الثّاني: إبدالُ الأَلفِ الواقعةِ بعدَ أَلفِ "مَفَاعِلَ" في الجمعِ المُكَسَّرِ، نحوَ: "مَنَائِرَ". والحالُ ــ كَذلكَ ــإنْ وقعتْ هذهِ الأَلفُ بعدَ أَلفِ مَا يُشبهُ "مَفَاعِلَ" في عددِ الحُروفِ والحركاتِ، ويُقصدُ بذلك "فَعَائِلُ"[97]، وفَواعِلُ"، نحوَ: "قَلائِدَ، وفَوائِدَ"؛ ذلكَ أَنَّ الأَصلَ المعدولَ عنهُ ــ في تِلْكُمُ الجموعِ ــ هُوَ: "مَنَاْر، وقَلَاْد، وفَوَاْد"، فوقعت أَلفُ الجمعِ فيها ثالثةً، وتبعَها الأَلفُ الزّائدةُ في مفردِ كلّ

منها، وبسببِ اجتماعِ الألفينِ ــ في الجموعِ السّابقةِ ــ تعذَّرَ النُّطقُ بهما، ومنْ ثَمَّ كانَ لِزاماً حذفُ إحدى الألفينِ أو تحريكُها، إلاّ أنَّ حذفَ إحداهما غيرُ ممكنٍ؛ إذ بحذفِ الأُولى تفقدُ الكلمةُ دِلالتَها على الجمعِ، وَبحذفِ الثّانيةِ يتغيَّرُ بناءُ الجمعِ؛ لذا ارتأَى الصّرفيّونَ أَنْ يُحرّكوا الألفَ الثّانية بالكسرةِ[98]، هروباً منَ التقاءِ السّاكنينِ، وقد أَفْضَى ذلك إلى إبدالِها همزةً لقُرْبِ مَخرجِها[99] منَ الألفِ. وهذا ما أَكّده محمّدُ بنُ عبدِ اللهِ قائلاً: وأَمّا إذا انفردتْ إحداهُما بعدَ ألفِ بابِ "مَسَاجِدَ" تُهمزُ الزّائدةُ كرسَائِلَ، وعَجَائِزَ، وصَحَائِفَ"، لا الأَصليّةُ "كمَقَاوِمَ، ومَعَاوِنَ، ومَعَايِشَ"؛ فرقاً بينَهُما. وَمَنْ هَمَزَ " مَعائِشَ" شبَّهَهَا بالزّائدة" [100]. وعلَّقَ ابنُ يعيشَ عَلَى "مَعَائِشَ" قائلاً :"فأَمّا قراءَةُ أَهلِ المدينةِ "مَعَائِشَ" ــ بالهَمْزِ ــ فَهيَ ضَعيفةٌ ، وَإِنّما أُخِذَتْ عنْ نافعٍ، ولمْ يكنْ قِيلَ في العربيّةِ" [101].

ثانياً: إبدالُ الألف واواً أو ياءً

ثَمّةَ اتّفاقٌ وإجماعٌ ــ بينَ الصّرفيّينَ ــ يقضي بأَنّ بقاءَ الألفِ في الاسمِ المُعْرَبِ، أَوِ الفعلِ المتصرّفِ لا يكونُ إلا بسكونِ الألفِ في كليهما، وسَبْقُها بحركةٍ تجانُسِها[102]، وَتِلْكمُ الحركةُ هيَ الفتحةُ، نحوَ: "قَائِل، وَقَالَ"، إلّا أنَّ هذِهِ الألفَ قدْ تقعُ في موطنٍ يُوجبُ تحريكَها، أَو قدْ تُسبَقُ بغيرِ الفتحةِ؛ فيؤدّي ذلك إلى تعذُّرِ النُّطقِ بالكلمةِ التي تكونُ الألفُ جُزْءاً منْ بِنيتِها، وحينئذٍ يكونُ مسيسُ حاجةٍ إلى العُدولِ عنِ الأَصلِ الذي تعذّرَ النُّطقُ بهِ إلى بِنيةٍ فَرْعيةٍ تُبدَلُ فيها الألف هَمْزَةً ــ كَمَا مَرّ آنفاً ــ أَو تُبدلُ الألفُ واواً أَو ياءً.

أــ إبدالُ الألفِ واواً:

سأَعرضُ ــ فِي هَذا المِضمارِ ــ مَوطنينِ تُبدلُ فيهما الألفُ واواً، وهُمَا:

الأَوّلُ: أن تقعَ الألفُ في الأَصلِ المعدولِ عنه زائدةً بعد ضَمٍّ، نحوَ: "سُويرَ وعُوِنَ، وعُوهِدَ" المبنيِّ للمجهولِ؛ إذ إنَّ الأَصلَ ــ قبلَ البناءِ للمجهولِ ــ "سَايَرَ وعَاوَنَ، وعَاهَدَ"؛ قالَ ابن عُصفورٍ: "ولا تُدغم الواو من "سُويرَ، وعُوِنَ"؛ لأَنّها بدلٌ من الألف في "سَايَرَ وعَاوَنَ"، فكَما لا تَدغَمُ في الياءِ أَوِ الواوِ، فكذلكَ مَا هُوَ بدلٌ منْها. وكذلكَ لا تُدغَمُ الواوُ منْ "قُوولَ" في الواوِ التي بعدَها؛ لأَنّها لمّا صارتْ مدّةً أَشبهتِ الواوَ المنقلبةَ منَ الألفِ في "سُويرَ" وأمثالِهِ، فَلَمْ تُدغَمْ كَمَا لَمْ تُدغمْ واوُ "سُويرَ" فيما بعدُ."[103]

وعلّةُ إبدالِ الألفِ ــ هَاهُنَا ــ هوَ أَنَّ البناءَ للمجهولِ يقتضي ضَمَّ أَوّلِ الفعلِ، وهذا الضَّمُّ يُقضِي إلى تعذّرِ النُّطقِ بهِ معَ إبقاءِ الألفِ؛ لأَنَّ ما قبلَها مضمومَ، فكانَ لزاماً أَنْ يُعْدَلَ عنِ الأَصلِ إلى بِنيةٍ تُبدَلُ فيها الألفُ واواً لمجانسةِ الضّمّةِ قبلَها، ومنْ ذلك قوله تعالى: ﴿ليبديَ لهما ما وُورِيَ منْ

سوءاتهما﴾ [104]، قالَ الزّجّاجُ: "يجوزُ فيهِ" أُوريَ"؛ لِأَنّ الواوَ مضمومةٌ، إنْ شِئْتَ أَبْدَلْتَ منْها همزةً، إلا أَنّ القراءةَ تُتّبعُ في ذلكَ. والقراءةُ المشهورةُ، وَخَطُّ المُصْحَفِ " وُورِيَ" " بالواو"[105] .

وَأَضافَ الأَشمونيُّ قائلاً: "إذا اجتمعَ واوانِ، وكانتِ الأُولىَ مصدّرةً، والثّانيةُ إمّا مُتحرّكةً أُو ساكنةً، أُبدِلتِ الأُولَى همزةً، مثلَ "أَواصِلُ"، و "أُولى"، أَصْلُها: "وَواصِلُ"، و "وُولَى"[106] . **الثّاني:** أنْ تقعَ الأَلفُ ــ في الأَصْلِ المعدولِ عنهُ ــ في موضعٍ يُوجِبُ تحريكَها، نحوَ: "بُوَيْب" تصغيرُ[107] " بَاب"، وتعليلُ ذلكَ أَنّ "بُوَيْب" وَنحوَها معدولٌ عنْ أَصْلٍ وقعتْ فيهِ الأَلفُ ثانيةً، حَيْثُ إنّ هَذا الموقعَ يقضِي بتحريكِ الأَلفِ؛ لِأَنّها مصغّرةٌ، إضافةً إلى ضَمِّ ما قبلَها مُراعاةً لعمليّةِ التّصغيرِ، وبناؤه (أَي بناءُ التّصغيرِ) منَ الاسمِ المتمكّنِ بأَنْ يُضمَّ أَولُهُ، لِصِغَرِ مَخْرَجِ الضّمِّ، ويُفتحُ ثانيه للخِفّةِ، ويُزادُ ياءٌ ثالثةٌ؛ لأَنّها أَخفُّ منَ الواوِ[108].

ولكنّ الأَلفَ لا تقبلُ التّحريكَ، معَ كونِ ما قبلَها مضموماً؛ لذا وَجَبَ العُدولُ عنِ الأَصْلِ إلى بِنْيَةٍ فَرْعيّة تُبدَلُ فيها الأَلفُ حرفاً يقبلُ الحركةَ، ويجانسُ الضّمّةَ قبلَهُ أَيضاً؛ فأُبدلتِ الأَلفُ واواً، وبهذهِ الصّورةِ " بُوَيْب" تكونُ الواوُ قدْ رُدّتْ إلى أَصْلِها[109]؛ إذْ منْ مستلزماتِ التّصغيرِ رَدُّ الحرفِ المقلوبِ إلى أَصلِهِ؛ لأَنّ التّغييرَ يأْنس بالتّغييرِ في عُرفِ الصّرفيّين[110]. وقدْ أَجمَعُوا ــ أَيضاً ــ على ضمِّ أَولِ الاسمِ المصغّرِ دونَ فتحِهِ أو كسرِهِ؛ لأَنّ الفتحةَ دخلتْ في الجمعِ، نحوَ: "مَسَاجد، وقَنَاديل"، والكسرةُ تُحدثُ ثِقلاً معَ الياءِ (أَي ياءِ التّصغيرِ). هذا وإنْ كانَ الاسمُ المصغّرُ زائداً على ثلاثةِ أَحرفٍ، فلوْ كسَرُوا أَوّلَهُ، لاجتمعتْ كسرتانِ وياءٌ، فعدلُوا عنها؛ لثقلِ ذلكَ، ومنْ هُنا استخدامُ الضّمِّ[111].

ب ــ إبدالُ الأَلفِ ياءً:

تُبدلُ الأَلفُ ياءً في موطنيْنِ، هُمَا:

الأَوّلُ: وقوعُ الأَلفِ بعدَ كسرةٍ عارضةٍ، قالَ السّيّدُ عبدُ الله: "وفيها إبدالُ الياءِ منَ الأَلفِ وجوباً في حالتينِ، الأَولى: أنْ تقعَ الأَلفُ بعدَ الكسرةِ عارضةً في الجمعِ كَمَا في "مَفاتِيح"، والثانيةُ: أنْ تقعَ قبلَها ياءُ التّصغيرِ" [112]، وتبعَهُ ــ في ذلكَ ــ المالقيُّ قائلاً: " أنْ تكونَ بدلاً منَ التي قبلَ آخرِ الكلمةِ، زائدةً للمدِّ إذا صُغِّرَ أَو كُسِّرَ، كقولكَ: "مِفْتَاح: مُفَيْتِيح، ومَفَاتِيح"، وفي "دِينَار: دُنَيْنِير، ودَنَانِير "[113].

وبناءً على هذا التّغييرِ الذي طَرَأَ على التّصغيرِ والجمعِ، فإنّ التّصغيرَ يقتضِي كَسْرَ ما بعدَ يائِه إذا لمْ يكنْ حرفَ الإعرابِ ، والجمعَ يقتضِي كَسْرَ ما بعدَ أَلِفِهِ، ونعنِي بذلك ــ أَنّ الفتحةَ ــ قبلَ الأَلفِ في المفردِ ــ تعرّضتْ للكسرِ في حالتي التّصغيرِ والجمعِ، فيؤدّي ذلك إلى إبدالِ الأَلفِ ياءً؛ إذْ لا يمكنُ إبقاءُ الأَلفِ بعدَ كسرةٍ مجانسةٍ للحرفِ وحركتِهِ، والصّورةُ الأَصليّةُ التي انْصُرِفَ

عنْها في الأَمثلةِ السّابقةِ في الجمعِ، هيَ: "مَفَاتِاح، ودَنَانِار"، وفي التّصغيرِ: "مُفَيْتِاح، ودُنَيْنِار"، وهَا هُوَ الأَصلُ المعدولُ عنه الذي يُلحظُ فيه وجودُ الكسرةِ التي تُوجِبُ إبدالَ الأَلفِ بعدَها ياءً لمجانستِها أولاً، ولتسهيلِ النّطقِ بالكلمةِ ثانياً، ولعلَّ العلّةَ الأُخرى في العُدولِ والانصرافِ عنْ ذلكُمُ الأَصلِ إلى الفَرْعِ ــ كَمَا في الأَمثلةِ السّابقةِ ــ يتمثّل في كونِ الكسرةِ ثقيلةً، إضافةً إلى ثِقَلِ الأَلفِ السّاكنةِ؛ لأَنَّ الحرفَ السّاكنَ ثقيلٌ أَيضاً؛ فالانتقالُ منْ ثَقيلٍ إلى ثَقيلٍ ــ عندَ الصّرفيّينَ مرفوضٌ؛ فأَجرَوْا هذا التّغييرَ نُزوحاً إلى الخِفّةِ[114].

الثّاني: وُقوعُ الأَلفِ في موقعٍ يجبُ تحريكُها فيهِ، كأَنْ تقعَ بعدَ ياءِ التّصغيرِ، نحوَ: "غَزَال، وغُلام، وكِتاب"، "فتصبحُ –بعدَ التّصغيرِ– "غُزَيِّل، وغُلَيِّم، وكُتَيِّب"، وبهذهِ الصُّورةِ يتعذّرُ النُّطقُ؛ لأَنّ الأَلفَ جاءتْ في موضعٍ يجبُ تحريكُها؛ إذ إنَّ التّصغيرَ يفضي إلى كَسْرِ مَا بعدَ يائِه، والأَلفُ لا تقبلُ الحركةَ، إضافةً إلى سكونِ ما قبلَها، وهوَ ياءُ التّصغيرِ، كَمَا أنَّ القياسَ لا يسمحُ ببقاءِ الأَلفِ بعدَ الكسرةِ؛ لذا وجبَ التَّحوُّلُ عنِ الأَصلِ الذي يتعذّرُ فيهِ النّطقُ إلى بِنْيةٍ فَرْعيّةٍ تقضي بإبدالِ الأَلفِ ياءً؛ لأَنَّ الياءَ تقبلُ الحركةَ، ويمكنُ –كذلك– النُّطقُ بِهَا بعدَ حرفٍ ساكنٍ، فَضْلاً عنْ كونِها مناسبةً لياءِ التّصغيرِ قبلَها، ومنْ ثَمّ أُدغِمتْ ياءُ التّصغيرِ في الياءِ المبدلَةِ منَ الأَلفِ، فَتَؤُولُ الكلماتُ السّابقةُ إلى الصّورةِ الآتيةِ: "غُزَيِّل، وغُلَيِّم، وكُتَيِّب"[115]

البَاعثُ الثّاني: الاستثقالُ

يُعدُّ الاستثقالُ منْ أَهمِّ البواعثِ التي تدعُو إلى العُدولِ عنِ الأَصلِ تجنّباً لَه، وفِراراً منه؛ إذْ يتمُّ الانصرافُ إلى مقابلِه، وهوَ الاستخفافُ أَو الخِفّةُ، وتجدرُ الإشارةُ إلى أَنَّ الاستثقالَ والخفّةَ ضابطانِ رئيسانِ منَ الضّوابطِ التي عوّلَ عليها الصّرفيّونَ في تفسيرِ كثيرٍ منَ الظّواهرِ الصّرفيّةِ؛ ذلك أَنَّ لَهُما دَوراناً ملحوظاً في ميدانِ الصّرفِ، وبخاصّةٍ في صياغةِ الأَبنيةِ وأَحوالِها. ومنَ الشّواهدِ على ذلك: "سَيِّدْ، ومَيِّتْ، وطَوَيْتُ طَيّاً، وشويْتُ شَيّاً"، ألا تَرَى ثِقَلَ اللّفظِ بـــ "سَيْودٍ، ومَيْوِتْ، وطَوْيٍ، وشَوْيٍ"، قالَ مُحمّدُ بنُ عبدِ اللهِ: "وإذا وَلِيَ ياءَ التّصغيرِ، بعدَها واوٌ، قُلبتْ ياءً وأُدغمتْ فيه، أيْ في ياءِ التّصغيرِ؛ لاجتماعِهما وسَبْق السّاكنِ، نحوَ: "أُسَيْودٍ، وجُدَيول" ....، والكثيرُ: "أُسَيِّد، وجُدَيِّل" [116]

وقدْ أَشارَ ابنُ عُصفورٍ إلى مسألَةِ الإدغامِ بينَ الياءِ والواوِ بقوله: "وأَمّا الياءُ؛ فلا تُدغَمُ في حرفٍ صحيحٍ أَصْلاً، وتُدغَمُ في الواوِ؛ لأَنّها شابهتْها في اللّينِ والاعتدالِ، إلا أَنَّ الواوَ هيَ التي تُقلبُ لجنسِ الياءِ، تقدّمتْ أَو تأَخّرتْ؛ لأَنَّ القصدَ –بالإدغامِ– التّخفيفُ. والياءُ أَخفُّ منَ الواوِ، فقلبُوا الواوَ ياءً على كلِّ حالٍ. كذلك، فإنَّ الواوَ منَ الشّفةِ، والياءَ منْ حروفِ الفمِ، وأَصلُ الإدغامِ

أَنْ يكونَ في حروفِ الفمِ، نحوَ "سَيِّد، ومَيِّت" والأَصْلُ: "سَيْوِد، ومَيْوِت"، و "طَيٌّ، وليٌّ" والأَصْلُ: "طَوْيٌ، ولَوْيٌ"[117] .

وبَيَّنَ المبرّدُ أنّه يجوزُ التّسكينُ بدلاً منَ الإدغامِ، فقالَ: "واعلمْ أَنَّ مثلَ "سَيِّد، ومَيِّت" يجوزُ فيهِ التّخفيفُ، فتقولُ: "سَيْد، ومَيْت"؛ لأَنّه اجتمعَ تثقيلُ الياءِ والكسرةِ، فحذفُوا لذلكَ[118]

وفي الختامِ ،يأملُ الباحثُ بعدَ هذا التّطوافِ في دراستِهِ أنْ تحقّقَ غايتَها المرجوّةَ ، وتؤتيَ أُكلَها، كَمَا يأملُ الباحثُ أيضاً أنْ تعطيَ دراستُه الباحثينَ مزيدَ اهتمامٍ و عنايةٍ لهذهِ الظّاهرةِ .

ويمكنُ تسجيلُ **خلاصةِ البحثِ** في النّقاطِ الآتيةِ :

1. تجافي الاستعمال عنِ الأَبنيةِ الأصليّةِ للكلمةِ ،وذلك بسببِ أحوالٍ عارضةٍ ،كالإبدالِ ، والإعلالِ ، والإدغامِ .
2. خُضوعُ الكلمةِ في الدّرسِ الصّرفيِّ لعدّةِ اعتباراتٍ، منها: أَصلُ التّركيبِ، وأَصلُ البِنيةِ، وأَصلُ الاشتقاق .
3. الكسرُ هو الأَصلُ في همزةِ الوصلِ، و لَمْ تُفتحْ خوفاً منَ الإلباسِ بهمزةِ المضارع.
4. ضمُّ همزةِ الوصلِ ابتداءً، نحو (اُخرُج)؛ لمناسبةِ الحرفِ الثّالثِ، وخوفاً منَ الخروجِ منَ كسرٍ إلى ضَمّ .
5. مجيءُ همزةِ الوصلِ في الأسماءِ العشرةِ عوضاً عمّا أصابَ هذه الأسماءَ منَ الوهنِ والضّعفِ والتّغييرِ .
6. التّغييرُ الذي يلحقُ بالكلمةِ، يُؤتى بِهِ لغرضينِ:

الأولّ:لفظيّ كالزّيادةِ والحذفِ والإعلالِ والإبدالِ، بحيث يكونُ الهدفُ مْن ذلك: التّخفيفَ أو الإلحاقَ أو التّخلُّصَ منَ التقاءِ السّاكنينِ، أو التّخلّصَ منَ اجتماعِ الواوِ و الياءِ.

الثاني:معنويّ ، بحيث تطرأُ – على بنية الكلمةِ الأصليّةِ– تغييراتٌ تُفضِي إلى معانٍ جديدةٍ، نحو (ضرّبَ، تضاربَ، تضرّبَ، اضْطِراب)، إضافةً إلى المعاني المستفادةِ منَ التّصغيرِ والتّكسيرِ، واختلافِ صيغةِ أحدِ المُشتقّاتِ، نحو (فاتح، فتّاح، مِفتاح .....) .

7. حُدوثُ عدّةِ تغييراتٍ على البنيةِ الأصليّةِ للكلمةِ الواحدةِ، وصولاً بها إلى الصّورةِ الفَرعيّةِ الجديدةِ المستخدمةِ .

وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربّ العالمين

ثبت المصادر والمراجع

1. الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد (ت905هـ).

- **شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري**، دار الفكر ــ بيروت، (د.ط)، (د.ت).

2. الأشموني، علي بن محمد (ت900هـ).

- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي ــ بيروت، ط(1)، 1375هـ ــ 1955م.

3. الأصبهاني، أبو الفرج علي بن الحسين (ت356هـ) .

- **الأغاني**، المؤسّسة المصرية العامة ــ وزارة الثقافة والإرشاد القومي (د.ط)، (د.ت).

4. الآلوسي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود شكري البغدادي (ت1342هـ).

- **الضرائر وما يسوغ للشّاعر دون النّاثر**، مكتبة لبنان ــ بغداد، دار صعب بيروت (د.ط)، (د.ت).

5. الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله (ت577هـ).

- **أسرار العربية**، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط(1) 1418هـ ــ 1997م.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة ــ بيروت، (د.ط) 1414هـ ــ 1993م.

6. البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت1093هـ).

- **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الخانجي ــ القاهرة، ط(3) 1409هـ ــ 1989م.
- **شرح شواهد الشافية**، تحقيق: محمد نور الحسن ورفاقه، دار الكتب العلمية ــ بيروت، (د.ط) 1402هـ 1982م.

7. البكري، الوزير أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز الأندلسيّ (ت487هـ).

- **سمط اللآلي**، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية ــ بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**، تحقيق: مصطفى السّقّا، عالم الكتب ــ بيروت، ط(3) 1403هـ ــ 1983م.

8. الجاربردي، الفاضل فخر الدين أحمد بن الحسن (ت746هـ).

- **مجموعة شروح الشافية من علمي الصرف والخط**، عالم الكتب ــ بيروت (د.ط)، (د.ت).

9. تمّام حسّان.

- **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار الثقافة ــ المغرب، (د.ط) 1994م.

10. ابن جنّيّ، أبو الفتح عثمان (ت392هـ).

- **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، (د.ط)، (د.ت).
- **سرّ صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم ــ دمشق، ط(2) 1413هـ ــ 1993م.
- **اللّمع في العربية**، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ــ بيروت، ط(2)1405 هـ ــ 1985م.
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء كتب السّنة ــ القاهرة، (د.ط) 1415هـ.
- **المنصف، شرح لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني**، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم ــ القاهرة، ط(1) 1373هـ ــ 1954م.

11. الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد (ت539هـ).

- **شرح أدب الكاتب**، قدّم له: مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، (د.ط)، (د.ت).

12. الجوهري، أبو إسماعيل حمّاد (ت393هـ) .

- **الصّحاح**، تحقيق: عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين ــ بيروت، ط(2) 1399هـ ــ 1979م.

13. ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (ت646هـ). **الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم)**، تحقيق: هادي حسن حمودّي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ــ بيروت، ط(1) 1405هـ ــ 1985م.

14. أبو حيّان، محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي (ت745هـ).

- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ــ القاهرة، ط(1) 1418هـ ــ 1998م.

15. ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت370هـ).

- **الألفات**، تحقيق: علي حسين البواب، مكتبة المعارف ــ الرياض، (د.ط) 1402هـ ــ 1982م.
- **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع** ، مكتبة المتنبي ــ القاهرة .

16. الخضري، محمد بن مصطفى بن حسين الدمياطي الشافعي (ت1287هـ).

- **حاشية الخضري على شرح الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل لألفية ابن مالك**، شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ـ مصر، الطبعة الأخيرة 1395هـ ـ 1940م.

17. ابن درستويه، عبد الله بن جعفر (ت347هـ).

- **كتاب الكُتّاب**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، وعبد الحسين الفتلي، مؤسسة دار الكتب الثقافية ـ الكويت، مجمّع الأندلس، ط(1) 1397هـ ـ 1977م.

18. الراعي النّميري، عُبيد بن حُصين بن معاوية بن جندل (ت 90 هـ).

- **شعر الراعي النّميري**، دراسة وتحقيق: نوري حمّودي القيسي وهلال ناجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، (د.ط) 1400هـ ـ 1980م.

19. الرّضي (الأستراباذي) محمد بن الحسن (ت686هـ).

- **شرح شافية ابن الحاجب**، مع شرح شواهده للعالم: عبد القادر البغدادي، حقّقها: محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية ـ بيروت (د.ط) 1395هـ ـ 1975م.

20. الرّماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت384هـ).

- **معاني الحروف**، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار النهضة ـ القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

21. ذو الرّمّة، غيلان بن عقبة (ت117هـ) .

- **الديوان**، شرح: أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي صاحب الأصمعي، تحقيق: عبد القُدوس أبي صالح، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط(3) 1414هـ ـ 1993م.

22. الزّجّاج، أبو إسحق إبراهيم بن السّريّ (ت311هـ).

- **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، خرّج أحاديثه: علي جمال الدين محمد، دار الحديث ـ القاهرة، ط(1) 1424هـ ـ 2004م.

23. الزّجّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق (ت337هـ).

- **اللامات**، تحقيق: مازن المبارك، دار صادر ـ بيروت، ط(2) 1412هـ ـ 1992م.

24. الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت538هـ) .

- **الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، دار المعرفة ـ بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- **المفصّل في علم العربية**، دار الجيل ـ بيروت، (د.ط)، (د.ت).

25. أبو زيد، سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (ت215هـ).

- **النوادر في اللغة**، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق ــ بيروت، ط(1) 1401هـ ــ 1981م.

26. ابن السّرّاج، أبو بكر محمد بن سهل (ت316هـ) .

- **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، ط(3) 1417هـ ــ 1996م.

27. السّمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت756هـ).

- **الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم ــ دمشق، ط(1) 1414هـ ــ 1993م.

28. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ).

- **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب ــ بيروت ، ط(3)، 1403هـ ــ 1983م.

29. ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت458هـ).

- **المخصّص**، المكتب التجاري ــ بيروت، (د.ط)، (د.ــ).

30. السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد (ت385هـ).

- **شرح أبيات سيبويه**، تحقيق: محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث ــ دمشق، (د.ط) 1979م.

31. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ).

- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، شرح وتعليق: محمد جاد المولى بك وآخرين، المكتبة العصرية ــ بيروت (د.ط) 1986م.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط(1) 1418هـ ــ 1998م.

32. الشنقيطي، أحمد بن الأمين (ت1331م) .

- **الدّرر اللوامع على همع الهوامع**، شرح جمع الجوامع في العلوم العربية، دار المعرفة ــ بيروت، ط(2) 1393هـ ــ 1973م.

33. الصّبّان، محمد بن علي الشافعي (ت1206هـ).

- **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط(1) 1417هـ ــ 1997م.

34. عبد اللطيف الخطيب.

- **معجم القراءات**. دار سعد الدين ــ دمشق (د.ط)، (د.ت).

35. ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الإشبيلي (ت669هـ).

- **شرح جُمل الزّجاجي (الشرح الكبير)**، تحقيق: صاحب أبو جناح، عالم الكتب ــ بيروت، ط(1) 1419هـ ــ 1999م.
- **المقرّب ومعه مُثل المقرّب**، تحقيق وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط(1) 1418هـ ــ 1998م.
- **الممتع في التصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة، منشورات: دار الآفاق الجديدة ــ بيروت، ط(3) 1398هـ ــ 1978م.

36. العكبري، أبو البقاء محبّ الدين عبد الله بن الحسين (ت616هـ).

- **إملاء ما مَنّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، دار الحديث، (د.ط)، (د.ت).
- **مسائل خلافية في النحو**، تحقيق: محمد خير الحلواني (د.ط)، (د.ت).

37. العينيّ، بدر الدين (ت855هـ).

- **المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية على هامش خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب** للشيخ عبد القادر بن عمر البغدادي، دار صادر، (د.ط) 1299هـ.

38. ابن غازي، محمد بن أحمد بن محمد العثمانيّ المكناسيّ (ت919هـ).

- **شرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف، المسمّى (إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحق)** دراسة وتحقيق: حسين عبد المنعم بركات، مكتبة الرشد ــ الرياض، ط(1) 1420هـ ــ 1999م.

39. الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت175هـ).

- **الجُمل في النّحْو**، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، ط(1) 1405هـ ــ 1985م.

40. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت276هـ).

- **أدب الكاتب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة السعادة ــ مصر، ط(4) 1382هـ ــ 1963م.

41. ابن القطّاع، علي بن جعفر بن علي، أبو القاسم الصّقلّيّ (ت515هـ).

- **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر**، تحقيق: أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب المصرية ــ القاهرة، (د.ط) 1999م.

42. القوشجي، علاء الدين علي بن محمد (ت879هـ) .

- **عنقود الزواهر في الصرف**، تحقيق: أحمد عفيفي، مطبعة دار الكتب المصرية ــ القاهرة، ط(1) 1421هـ ــ 2001م.

43. ابن قيّم الجوزيّة، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت761هـ).

- **إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد بن عوض بن محمد السهليّ، مكتبة أضواء السّلف ــ الرياض، ط(1) 1422هـ ــ 2002م.

44. كُثيّر عزّة، كثيّر بن عبد الرحمن (ت105هـ) .

- **ديوان كُثَيّر عزّة**، شرحه: عدنان زكي درويش، دار صادر ــ بيروت، ط(1) 1994م.

45. الكفوي ، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (ت 1094م).

- **الكلّيات** (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، عناية: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، ط(2) 1419هـ ــ 1998م.

46. المالقي، الإمام أحمد بن عبد النور (ت702هـ).

- **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم ــ دمشق، ط(2) 1405هـ ــ 1985م.

47. ابن مالك، العلامة جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطائيّ الجيانيّ (ت672هـ).

- **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أمّ القرى ــ مكة المكرمة، (د.ط)،(د.ت).

48. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت285هـ).

- **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ــ بيروت (د.ط)، (د.ت).

49. محمد سليمان الأشقر.

- **معجم علوم اللغة العربية (عن الأئمة)** دار النفائس ــ عمان، ط(1) 1426هـ ــ 2006م.

50. محمد محيي الدين عبد الحميد (ت1393هـ).

- **دروس في التصريف**، المكتبة العصرية ــ صيدا (بيروت) (د.ط) 1411هـ ــ 1990م.

51. محمود السعران.

- **علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)**، دار النهضة العربية ــ بيروت، (د.ط)، (د.ت).

52. ابن محمود، محمد بن عبد الله (ت819هـ).

- **الكفاية في النحو**، تحقيق: إسحق " محمد يحيى" "جاد الله" الجعبري، دار ابن حزم ــ بيروت، ط(1) 1425هـ ــ 2005م.

53. المرادي، الحسن بن أمّ قاسم (ت749هـ).

- **شرح كتاب الحدود للأبّدي**، تحقيق: المتولي ابن رمضان أحمد الدميري، (د.ط) 1413هـ ــ 1993م.

54. ابن أبي مريم ، الإمام نصر بن عليّ بن محمّد ، أبو عبد الله الشيرازي النّحوي (565هـ) ،

- **الموضح في وجوه القراءات وعللها** ، تحقيق: عمر حمدان الكبيسي ، يطلب من الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة ، ط (1) 1414هـ ــ 1993م .

55. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت711هـ).

- **لسان العرب**، دار الفكر ــ بيروت، ط(1) 1410هـ ــ 1990م.

56. النقره كار، السّيّد عبد الله (ت776هـ).

- **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: يوسف حسن أحمد عمرو، رسالة ماجستير ــ كلية اللغة العربية ــ جامعة الأزهر 1405ه ــ 1985م.

57. الهروي، علي بن محمد (ت414هـ).

- **الأزهية في علم الحروف**، تحقيق: عبد المعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية ــ دمشق، ط(2) 1402هـ ــ 1982م.

58. ابن هشام، الإمام أبو عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاريّ المصريّ (ت761هـ).

- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمود مصطفى جلادي وأحمد سليم الحمصي، دار إحياء التراث العربي ــ بيروت، ط(1) 1419هـ ــ 1998م.

59. ابن الورّاق، أبو الحسن محمد بن عبد الله (ت 381هـ).

- **عِلل النحو**، تحقيق: محمود محمد محمود نصّار، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط(2) 1429هـ ــ 2008م.

60. ابن يعيش، موفق الدين بن يعيش بن علي (ت 643هـ).

- **شرح المفصّل**، مكتبة المتنبي ــ القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

الهوامش

(1) قال محمد بن عبد الله : "التّصريفُ : عِلم بأصولٍ يُعرفُ بها أحوالُ أبنيةِ الكَلِم التي ليست بإعرابٍ" أ هـ **الكفاية في النحو** ص86 وينظر : الرضي ، **شرح الشافية** 2/1.

(2) ينظر : **حاشية الصبان** 333/4.

(3) أبنية الكلم : هي الألفاظ بحسب حروفها وهيئاتها الموضوعةِ لها باعتبار كونها مادةَ الكلمة.
ينظر: : الرضي ، **شرح الشافية** 5/1 ، والسيد عبد الله ، **شرح الشافية** 6/2 ، ومحمد بن عبد الله، **الكفاية في النحو** ص86

(4) ينظر : الرضي ، **شرح الشافية** 5/1 ، وابن قاسم النحوي ، **شرح كتاب الحدود** ص26–27 ، و**حاشية الصبان** 332/4 – 333 ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، **دروس التصريف** ص5.

(5) **حاشية الصبّان** 333/4.

(6) ينظر : الرضي ، **شرح الشافية** 4/1 ، هامش (1) ، والسيد عبد الله ، **شرح الشافية** 6/2 ، و**حاشية الصبّان** 332/4 – 333 ، و**حاشية الخضري** 183/2.

(7) يُقصدُ بالأحوال: العوارضُ التي يلحقها بحسب كلّ غرضٍ ككونها ماضياً ومضارعاً ومصغّراً واسمَ فاعلٍ واسمَ مفعولٍ وصفةً مشبّهةً ومنسوباً وجمعاً ... إلى غيرها من أمور،.
ينظر: محمد بن عبد الله ، **الكفاية في النحو** ص86 ، و**حاشية الصبّان** 332/4 ، و**حاشية الخضري** 183/2.

(8) المراد ببناءِ الكلمةِ ووزنها وصيغتها : هيئتُها التي يمكنُ أن يشاركها فيها غيرُها، وهي عددُ حروفها المرتّبةِ، وحركاتُها المعيّنةُ، وسكونها، معَ اعتبار الحروف الزائدة والأصلية، كلٌّ في موضعه.
ينظر: الرضي ، **شرح الشافية** 2/1–9 ، والسيد عبد الله ، **شرح الشافية** 8/2–10،ومحمد بن عبد الله ، **الكفاية في النحو** ص87.

(9) **شرح الشافية** 6/2 ، وينظر: الجاربردي ، **مجموعة شروح الشافية** 11/1.

(10) **الممتع في التصريف** 31/1 ، وينظر :الرضي ،**شرح الشافية** 6/1، هامش (1).

(11) اختلف البصريون والكوفيون في هذه المسألة.
ينظر: الأنباري ، **الإنصاف** 235/1–245، و**أسرار العربية** ص103،والعكبري،**مسائل خلافية في النحو** ص72–81،وابن قيم الجوزية، **إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك** 540/1.

[12]ينظر : الرضي، **شرح الشافية** 5/1،والجاربردي، **مجموعة شروح الشافية** 11/1.

[13]ينظر : الرضي، **شرح الشافية** 4/1–5 ، والجاربردي، **مجموعة شرح الشافية** 9/1–12،والسيد عبد الله ، **شرح الشافية** 6/2.

[14]ينظر : ابن عصفور ،**الممتع** 31/1–32،والسيد عبد الله ، **شرح الشافية** 6/2 ، ومحمد بن عبد الله ، **الكفاية في النحو** ص87

[15] أكد الرضي في **شرح الشافية** 7/1 ذلك بقوله :"وأبنيةُ الاسمِ الأصولُ ثلاثيةٌ، ورباعيةٌ، وخماسيةٌ، وأبنيةُ الفعل ثلاثيةٌ ورباعيةٌ" أهـــ. وينظر : ابن جني ، **الخصائص** 61/1 – 63 ، والجاربردي ، **مجموعة شروح الشافية** 13/1.

[16] ينظر: ابن جني ، **الخصائص** 61/1 – 63 ، والجاربردي ، **مجموعة شروح الشافية**13/1.

[17] ينظر ، الجاربردي ، **مجموعة شروح الشافية** 13/1 ، ومحمد بن عبد الله ، **الكفاية في النحو** ص86.

[18] **شرح الشافية** 2/1 ، وينظر: ابن عصفور ، **الممتع** 31/1

[19] **الممتع** 60/1.

[20]ينظر : ابن عصفور ، **الممتع** 31/1 ، **وحاشية الصبّان** 332/4 – 333

[21]**حاشية الصبّان** 333/4

[22]ينظر: ابن عصفور ، **الممتع** 31/1 ، **وحاشية الصبّان** 332/4

[23]ينظر: سيبويه ، **الكتاب** 530/3 ، وابن عصفور ، **الممتع** 32/1 – 33 ، 479/2 – 482 ، ومحمد بن عبد الله ، **الكفاية في النحو** ص 242 – 243.

[24]ينظر: سيبويه ، **الكتاب** 349/3 ، وابن بعيش ،**شرح المفصّل** 110/10 ، والرضي ، **شرح الشافية** 173/3 – 174 ، ومحمد بن عبد الله ، **الكفاية في النحو** ص 264.

[25]ينظر: ابن عصفور ، **الممتع** 360/1 ، ومحمد بن عبد الله ، **الكفاية في النحو** ص 299.

[26]**سرّ صناعة الإعراب** 217/1 – 218

[27]**المعنى:** وجوب الحمدِ والشّكرِ للهِ ــ تعالى ــ الذي أمدّنا بنعمه التي لا تُعدّ ولا تُحصى.

الشاهد: في قوله "الأَجْلَلِ" فجيْء باللّاميْن غيرَ مدغمتين لضرورة الشّعر ،والقياسُ إدغامهما.

التخريج: البيت لأبي النجم في المصادرِ الآتية : أبي زيد ، **النوادر** ص230،والمبرد،**المقتضب** 142/1،وابن منظور، **لسان العرب** (جَلَلَ)،والسمين الحلبي، **الدر المصون** 674/8 –

675،وابن هشام ، **أوضح المسالك** 360/4، والعيني، **المقاصد النحوية** 595/4،والشنقيطي،**الدّرر** 216/2.

(28) ويُروى البيت ــ أحياناً ــ "بأَقْوامٍ" ، بدلاً مِنَ " لأَقْوامٍ".

اللغة : مَهْلاً : مصدر يُراد به الأمر . والهمزة في "أعاذِلَ" للنّداء . عاذلُ: مرخّم "عاذلة" وهو ــ في الأصل ــ اسم فاعل من الذّلّ ، وهو اللّوم في تسَخُّطٍ.

المعنى : إنّكِ تلومينَني مع أنّكِ تعلمين أنّي أكرمُ النّاسِ في كلّ الأحوالِ ، حتّى في الأوقات التي يشكو فيها النّاس فيبخلون.

الشاهد: في قوله : "ضَنِنُوا" حيثُ فُكَّ ما يجب إدغامُه ، وهو شاذّ ، لا يجدر ارتكابه في الكلام.

التّخريج: البيت لقُعْنَبْ بن أمّ صاحب في المصادر الآتية: سيبويه، **الكتاب** 29/1 ، 316/3 ، 535، وأبي زيْد، **النّوادر** ص230 ، والسيرافي ، **شرح أبيات سيبويه** 318/1 ، وابن جنّي ، **الخصائص** 160/1 ، 257 ، و**المنصِف** 339/1 ، 69/2 ، 303 ، وأبي عُبَيْد البكري ، **سمط اللآلي** 576/1 .

والبيت بلا نسبة في: المبرد ، **المقتضب** 142/1 ، 253 ، 354 ، وابن يعيش ، **شرح المفصّل** 12/3، والرضي ، **شرح الشّافية** 241/3 ، وابن منظور ، **لسان العرب** (ظَلَلَ ، ضَنَنَ ، قَمَمَ)، والبغدادي ، **خزانة الأدب** 245/1.

(29) ينظر : سيبويه ، **الكتاب** 431/4 وما بعدها ، وابن جنّي ، **سرّ صناعة الإعراب** 45/1 وما بعدها ، والرضي ، **شرح الشافية** 251/3 ، ومحمد بن عبد الله، **الكفاية في النّحو** ص317 – ص327 ، والسيوطي ، **همع الهوامع** 450/3.

(30) ينظر : ابن جنّي ، **الخصائص** 33/1 ، والسيوطي ، **المزهر** 14/1 – 15 ، ومحمود السّعران ، **عِلم اللغة** ص 55 – 63.

(31) ينظر: تمّام حسّان ، **اللغة العربية معناها ومبناها** . ص 15 – 67، ومحمود السّعران ، **عِلم اللغة** ص 55 – 63.

(32) ينظر : **حاشية الصبّان** 382/4.

(33)**شرح الشافية** 251/2 ، وينظر: ابن مالك ، **شرح الكافية الشافية** 2072/4 ، **وحاشية الصبّان** 382/4.

(34) قال سيبويه في **الكتاب** 149/4 :"وإنّما في أسماءٍ معلومةٍ، أسكنوا أوائلها فيما بَنَوْا من الكلام، وليست لها أسماءٌ تَتْلئِبُّ فيها كالأفعال" أ هـــ. وينظر : ابن جني، **المنصف** 57/1، وابن يعيش ، **شرح المفصل** 132/9 ، وابن عصفور ، **شرح الجُمل** 332/2 ، والمالقي ، **رصف المباني** ص130.

(35) علّل ابن جني في **المنصف** 65/1 سبب فتح همزة الوصل في لام التعريف قائلاً :"فأما الحروف ، فلم تدخل هذه الهمزة في شيء منها إلاّ في حرفٍ واحدٍ ، وهو لام التعريف . ولكنّها فتِحت للفَرق بينها ، وبين هذه الداخلة على الأفعال والأسماء " أهـــ

وينظر: ابن دُرُستويه ، **كتاب الكُتّاب** ص27 ، وابن خالويه ، **الألفات** ص51 ، والأنباري ، **أسرار العربية** ص200 ، وابن عصفور ، **شرح الجُمل** 332/2 ، 333 ، والمالقي ، **رصف المباني** ص 133.

(36) قال الأنباري في **الإنصاف** 409/1 :"كما فتحوا الهمزة التي تدخُل على لام التعريف ، وإن كان الأصل فيها الكسرة ، لكثرة الاستعمال " أهـــ.

وذهب الرماني في **معاني القرآن** ص56 إلى أَنَّ جميع الحروف الأحادية ، حقّها الفتحُ ، وإتماماً للفائدة حول فتح همزة الوصل في (لام التعريف ولَيْمُنٍ) ينظر : سيبويه / **الكتاب** 149/4 ، وابن السراج ، **الأصول** 368/2 ، وابن يعيش ، **شرح المفصل** 131/9 ، وابن عصفور ، **شرح الجُمل** 332/2 ، والجاربردي ، **مجموعة شروح الشافية** 163/1 ، وابن مالك ، **شرح الكافية الشافية** 2076/4 ، والأزهري ، **شرح التصريح** 364/2 – 365 ، والسيوطي ، **همع الهوامع** 402/3 ، ومحمد بن عبد الله ، **الكفاية في النحو** ص 185.

(37) **شرح الشافية** 251/1.

(38) الأصول 367/2 . وينظر : الأنباري ، **أسرار العربية** ص199.

(39) **شرح الشافية** 243/2.

(40) **الكفاية في النحو** ص 185

(41) **الضرائر** ص 136 . وينظر: الزجاجي ، **اللامات** ص 19 ، وابن خالويه ، **الألفات** ص 43 ،والأنباري ، **الإنصاف** 409/1 ، **وأسرار العربية** ص 199 ، وابن يعيش ، **شرح المفصّل** 9 /132–135 ، وابن عصفور ، **شرح الجُمل** 331/2 ، والأزهري، **شرح التصريح** 54/2 ، **وحاشية الصبّان** 4/ 383 .

(42) ينظر : سيبويه ، **الكتاب** 144/4 .

(43) قال ابن الوراق في **عِلل النحو** ص 745 : " اعلم أنّ ألفات الوصل ، إنّما وجب أن يكون دخولها في الأصل على الأفعال دون الأسماء ، لأنّ الأفعال تتصرّف ، وتقع فيها الزيادة، والأسماء تبنى على بناء واحد.

وينظر: سيبويه ، **الكتاب** 4/ 144 وابن يعيش ، **شرح المفصل** 9 /132 .

(44) ينظر : الأنباري ، **أسرار العربية** ص 199 ، والرضي ، **شرح الشافية** 251/1 والأزهري ، **شرح التصريح** 2 /364.

(45) ينظر : ابن الوراق ، **عِلل النحو** ص 745 ، وابن خالويه ، **الألفات** ص 44 –51 ، وابن جني ، **المنصف** 1 /58 –63 ، وابن يعيش ، **شرح المفصّل** 9 /132 – 135 والرضي ، **شرح الشافية** 2 /252 – 259 والأزهري ، **شرح التصريح** 2 /364 –365 ، و**حاشية الصبّان** 385/4–387 .

(46) **الكتاب** 144/4 .

(47) قال سيبويه في **الكتاب** 4 /149 – 150 : " فجميع هذه الألفاتِ مكسورة في الابتداء والأصل الكسر ؛ لأنّها مكسورة أبداً في الأسماء والأفعال ، إلّا في الفعل المضموم الثالث .

وينظر : الهروي ، **الأزهية** ص 28–29 ، والزمخشري ، **المفصل** ص 355 .

(48) ينظر سيبويه ، **الكتاب** 146/4 ، والزجاجي ، **اللامات** ص 20 ، والأنباري، **أسرار العربية** 385/2، و**حاشية الصبّان** 4 /383 .

(49)ينظر : ابن خالويه ، **الألفات** ص 53 – 55 ، والمالقي ، **رصف المباني** ص 130 ، والأزهري، **شرح التصريح** 2 /385 ، و**حاشية الصبّان** 4 /383 .

(50) **شرح الشافية** 2 /508 وينظر : ابن دُرُستويه ، **كتاب الكُتّاب** ص 25 ، وابن جنّي ، **سرّ صناعة الإعراب** 1 /113 ، والجاريردي ، **مجموعة شروح الشافية** 375/1، ومحمد بن عبد الله، **الكفاية في النحو** ص 404 ، والسيوطي، **همع الهوامع** 3 /464 – 470 .

(51)**سرّ صناعة الإعراب** 113/1 وينظر : السيوطي ، **همع الهوامع** 3/ 370 .

(52) ينظر : الهروي ، **الأزهية** ص 28 ، وابن القطاع ، **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر** ص 326 والزمخشري، **المفصل** ص 355 ، وابن يعيش ، **شرح المفصل** 9 /135 وابن عصفور ، **شرح الجُمل** 2 /332، والرضي ، **شرح الشافية** 2 /260 .

(53) قال سيبويه في **الكتاب** 4 /25 : " واعلم أنهم يبنون الفعل على (افْعالّ) ، نحو " اشْهَابَّ وادْهَامَّ " ؛ فهذا لا يكاد يُنكر في الألوان . وقد يُستغنى ب (افْعَالّ) عن (فَعِلَ وفَعُلَ) وذلك

نحو : " اخضَارّ ، واحْمَارَّ و اخْضرَّ ، واحمَرَّ " أكثر في كلامهم ؛ لأنه كثر فحذفوه ، والأصل ذلك. وينظر: ابن منظور / **لسان العرب** "حَمِرَ" .

(54) قال سيبويه في **الكتاب** 4 /75 : " قالوا :" خَشُنَ "،وقالوا : " اخْشَوْشَنَ "، وسألتُ الخليل ، فقال: كأنهم أرادوا المبالغة والتوكيد : " .

(55) اسْلَنقى يسْلنقي اسلنقاءً : نام على ظهره والنون زائدة، ينظر: ابن منظور، **لسان العرب** "سَلَقَ".

(56) اجْلوّذ الليلُ: ذهب. واجلوّذ بهم السيرُ اجلوّاذاً : أي دام مع السّرعة ، ينظر: ابن منظور، **لسان العرب** جَلَذَ).

(57)ينظر ابن القطاع ، **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر** ص 337 ، والمالقي ، **رصف المباني** ص 130 .

(58) احرنجمَ القوم ، اجتمع بعضهم إلى بعض وازدحموا ، ينظر: ابن منظور ، **لسان العرب** " حرْجَمَ" .

(59)اقشَعَرّ القوم : قَفَّ وصابته الرِّعدة والقشعريرة . واقشعرّ النّبات : إذا لم يُصب ريّاً فهو مُقشعرٌّ ، ينظر: ابن منظور ، **لسان العرب** "قَشْعَرَ".

(60)ينظر : ابن خالويه ، **الألفات** ص 60 ، وابن الوراق ، **علل النحو** ص 746،والهروي ، **الأزهية** ص 27 ، والزمخشري ، **المفصل** ص 355 ، والمالقي ، **رصف المباني** ص 130 ، وابن مالك، **شرح الكافية الشافية** 4 /2072 ، **وحاشية الصبّان** 4 /384 .

(61)**سرّ صناعة الإعراب** 1 /112 وينظر : المالقي ، **رصف المباني** ص 130 .

(62) ينظر : **حاشية الصبّان** 4 /384 ، وابن جني ، **سرّ صناعة الإعراب** 1 /112 .

(63) **الكفاية في النحو** ص 225 .

وإتماما للفائدة في هذه المسألة ، ينظر: سيبويه ، **الكتاب** 1 /266 ، وابن يعيش ، **شرح المفصل** 9 /114–115 والرضي ، **شرح الشافية** 3 /50–51 والجاربردي ، **مجموعة شروح الشافية** 1 /258 والسيدعبدالله، **شرح الشافية**2/344–345،وابن مالك،**شرحالكافيةالشافية**2072/1 وابن عصفور ، **الممتع** 2 /619 .

(64) **المقرب ومعه مُثُل المقرب** ص 544 .

(65) سورة طه ، آية 132

قرأ أبو جعفر وورش والأصبهاني والأزرق وأبو عمرو بإبدال الهمزة حرف مدٍ " واامُرْ"، وكذا قرأ حمزة في الوقف وقراءة الجماعة على التحقيق : "وأْمُرْ" . ينظر : عبد اللطيف الخطيب ، **معجم القراءات** 5 /516 .

(66)ينظر:الهروي، **الأزهية** ص 26،وابن القطّاع ، **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر** 152، وابن يعيش ، **شرح المفصل** 135/9 ،والرّضي، **شرح الشّافيّة** 2/ 250ــ 251 ، والجابردي ، **مجموعة شروح الشافية** 64/1 ومحمّد بن عبد الله ، **الكفاية في النّحو** ص 186.

(67)قَعَسَ تَقاعس واقعَنْسَسَ : تأخّر ورَجع إلى الخلف. والمقعنِسس : الشّديد . وقيل : المُتأخّر ، ينظر: ابن منظور ، **لسان العرب** " قَعَسَ " .

ينظر: ابن جنّي ، سرّ **صناعة الإعراب** 1 /115 والهروي ، **الأزهية** ص 28 ، وأبو حيان ،**ارتشاف الضرب** 1 /349 .

(68)عرّج محمد بن عبد الله في **الكفاية في النحو** ص 184 على مسألة التقاء الساكنين قائلا :"وهو مُغتفرٌ في الوقف مطلقاً ؛ لسدّ الوقف مسدَّ الحركة؛ إذ به يتمّ الصّوت ، ويَقْوَى جريُهُ " .

وينظر: الرضي ، **شرح الشافية** 2 /210 ، والجاربردي ، **مجموعة شروح الشافية** 1 /150 .

(69)قال الجاربردي في **مجموعة شروح الشافية** 1 /150 : " لأنّ الوقف محلّ تخفيف وقطْعٍ ، فاغتُفِر ذلك .

(70)قال ابن يعيش في **شرح المفصل** 9 /120 : " الخويْصّة : تصغير " خاصّةٍ ، قُلِبت الألف واوا وجِئْت بياء التصغير ، وبعدها الصّاد مضاعفة . وجاء في **لسان العرب** : " والخَوصُ : ضيق العين وصِغرها وغُؤورها " (خَوَصَ) .

(71) قال ابن يعيش في **شرح المفصل** 9 /120 : " الخويْصّة : تصغير " خاصّةٍ ، قُلِبت الألف واوا وجِئْت بياء التصغير ، وبعدها الصّاد مضاعفة . وجاء في **لسان العرب** : " والخَوصُ : ضيق العين وصِغرها وغُؤورها " (خَوَصَ) .

(72) علّل ابن يعيش في **شرح المفصل** 10 /12 سبب إبدال الألف همزةً قائلا : "فهمزوا الألف كأنهم كرهوا اجتماع الساكنين ، فحرّكت الألف لالتقاء الساكنين ، فانقلبت همزةً ؛ لأنّ الألف حرف ضعيف واسع المخرج ، لا يحتمل الحركة ، فإذا اضطروا إلى تحريكه ، قلبوه إلى أقرب الحروف إليه وهو الهمزة ، ومن ذلك : " ابْيَأَضّ "، "وادهأَمّ" . وإتماما للفائدة ينظر: ابن

جنّي ، **سرّ صناعة الإعراب** 1 /72–73 والرضي ، **شرح الشافية** 2 /248–249، وأبو حيان ، **ارتشاف الضّرب** 1 /341 .

(73)أشار– إلى ذلك– ابن عصفور في **الممتع** 1 /320 قائلا : " فأبدلت من الألف على غير قياس إذا كان بعدها ساكن ، فِرارا من اجتماع الساكنين ، فَهَمَزَ الألف وحرّكها بالفتح ؛ لأنّ الفتحَ أخفّ الحركات " .

(74) **اللغة :** للأرض : يعني : عجبْتُ للأرض .ادهأمّت : اسوَدّت .

المعنى: يقولون للأرض إذا أجربت : ابيضّت : وقد قيل هذا البيت حزناً في رثاءِ عبد العزيز بن مروان، أي أن قبور الأرض أصبحت بيضا به ، وظهرها أصبح أسود بزواله عنها .

الشاهد : في قوله " فادْهأمّتْ حيث أبدلت الهمزة المفتوحة من الألف فراراً من التقاء الساكنين .

التخريج : البيت لكثير عزّة في **ديوانه** ص 72 ، وابن جنى ، **الخصائص** 3 /127 ، 148 ، **وسّر صناعة الإعراب** 74/1 ، و**المحتسب** 1 /312،47 وابن يعيش ، **شرح المفصل** 10 /12 وابن عصفور ، **الممتع** 1 /322،.

(75) **المفصل** ص 352 ، وينظر : ابن يعيش ، **شرح المفصل** 9 /120 .

(76)ينظر : سيبويه ، **الكتاب** 265/3–266 ، وابن جنّي ، **سرّ صناعة الإعراب** 2 /781 ، وابن سيده ، **المخصّص** 17 /49 .

(77)**ينظر** : سيبويه / **الكتاب** 3 /266 ، والمبرد ، **المقتضب** 237/1 ، وابن جنّي ، **الخصائص** 296/3 والرضي ، **شرح الشافية** 210، 220، والزمخشري ، **الكشاف** 2 /502 ، وابن يعيش ، **شرح المفصل** 6 / 28 – 29 .

(78) ويُرْوَى البيت أحيانا " أَشَاقَتْك" بدلاً من "أَهاجَتْكَ" .

اللغة : أبان ، تبين .

المعنى: شبّه آثار الدّيار بحروف الكلمة على ما جرت به عادتهم من تشبيه الرسوم بحروف المعجم.

الشاهد : في قوله " كافٌ وميمُها حيث جاءت حروف المعجم معربةً ؛ لأنها مركبة ، إذ إنّ القياس فيها البناءُ جَرْياً على بقية الحروف المبنية، وأمّا الشاهد عند سيبويه ، فهو تأنيث (كافٌ) على معنى اللفظة والكلمة .

التخريج : **شعر الراعي** 242 وسيبويه ، **الكتاب** 3 /260 ، والمبرد ،**المقتضب** 1 /237 /40/4 وابن جنّيّ **الخصائص** 3 /296 ، **وسرّ صناعة الإعراب** 2 /782 وابن سيده ، **المخصّص** 49/17 وابن يعيش ، **شرح المفصل** 6 /29 وابن منظور ، **لسان العرب** (كَوَفَ) .

(79) **ينظر:** سيبويه ، **الكتاب** 3 /298 ،299 ، 302 ، 323 ،4 /229 /وابن يعيش ، **شرح المفصل** 6 /29 وابن جنّيّ ، **سرّ صناعة الإعراب** 2 /781 .

(80)أشار محمد بن عبد الله في **الكفاية في النحو** ص 239 إلى الحكمة من قلب الياء والواو ألفاً بقوله : " وأمّا قلبهما ألفاً ، فإذا تحرّكتا مفتوحا ما قبلهما حقيقةً أو حُكْماً ؛ لأنّ كُلّاً منهما بمنزلة حركتين ، فيتوالى حينئذ أربعُ حركاتٍ في كلمةٍ واحدةٍ ، فقُلِبتا حرفاً لا يقبل الحركة .

وينظر: ابن يعيش ، **شرح المفصل** 10 / 165 والرضي ، **شرح الشافية** 3 /95 ، والجاريردي ، **مجموعة شروح الشافية** 1 /275–276 ، وابن عصفور ، **الممتع** 2 /438 .

(81)**ينظر** : ابن عصفور ، **الممتع** 2/ 451–453 .

(82)**شرح المفصل** 9 /120 /121

(83)**الكتاب** 3 /551 .

(84)**اللغة** : الوعثاء : الأرض اللّينة . جُلاجل . اسم موضع بعينه . النّقا : التّلّ من الرّمل. أُمُّ سالم: كنية محبوبته مَيّة.

المعنى : يتساءل الشّاعر : أيهما أجمل ، هذه الظبية المتنقّلة بين رمال جبال الدّهناء أمْ أمّ سالم تلك المرأة الحسناء ؟

الشاهد : في قوله : " آأَنْتِ" ؛ إذ أُدخلت ألفٌ بين همزة الاستفهام ، وهمزة الضمير " أنْتِ ، فصار المدّ كراهة التقاء الساكنين .

التخريج : ذو الرّمّة / **الديوان** 2 /767 ، وسيبويه ، **الكتاب** 551/3 وابن قتيبه ، **أدب الكاتب** ص 189 والمبرد ، **المقتضب** 163/1 وأبو الفرج ، **الأغاني** 17 /309 والرّماني ، **معاني الحروف** ص 35 ، 117، والسيرافي ، **شرح أبيات سيبويه** 2 /257 ، وابن جنّي، **الخصائص** 458/2 ، **وسرّ صناعة الإعراب** 2 /723 و**اللّمع** ص 193 ، والهروي ، **الأزهية** ص 36 ، والبكري ، **معجم ما استعجم** ، والجواليقي ، **شرح أدب الكاتب** ص 187 ، وابن يعيش ، **شرح المفصل** 9/94/1 /119 وابن منظور ، **لسان العرب** (جَلَلَ) .

والبغدادي ، **شرح شواهد الشافية** ص 347 .

والشاهد بلا نسبة في المصادر الآتية : الخليل ، **الجُمل في النّحو** ص 232 ، والأنباري ، **الإنصاف** 2 /482 وابن الحاجب ، **الأمالي** 1 /457 / 2 / 677 والرضي ، **شرح الشافية** 3 / 64 والمالقي، **رصف المباني** ص 119 – 215 والقوشجي ، **عنقود الزواهر في الصرف** ص 496 والسيوطي ، **همع الهوامع** 2 /27 والبغدادي ، **خزانة الأدب** 5 /247 ، 11/ 67 .

(85) قال محمد بن عبد الله في **الكفاية في النحو** ص244:"مع أنّ الألفَ لا يقبل الحركة"أهـ وينظر : المبرد،**المقتضب** 1762/1.:ابن عصفور،**الممتع** 326/1.

(86) **شرح المفصل** 11/10، وينظر : المالقي،**رصف المباني** ص512.

(87)علّق الزمخشري في **المفصّل** ص374 على ذلك قائلاً:"إلاّ أنّ الألف تكون في الأسماء والأفعال ــ زائدة،أو منقلبةً عن الواو والياء،لا أصلاً" أهـ وينظر :ابن عصفور،**الممتع** 279/1،وابن يعيش،**شرح الملوكي في التصريف** ص277.

(88)قال ابن يعيش في شرح المفصل 19/10:"وإنّما وقع البدلُ في نحو: "آدَمَ" لازماً، لاجتماع الهمزتين. ومعنى اللُّزوم أنّه لا يجوز استعمال الأصل. وأمّا "رَأْسٌ" ، فيجوز استعمال الأصل والفَرْع، فكان غير لازم لذلك"أهـ

وهذا ما أكده ابن عصفور في **الممتع** 404/1 قائلاً: "إلاّ أنّه لا ينطق بالأصل، استثقالاً للهمزتين في كلمة واحدة"أهـ.

وتبعهما المالقي في **رصف المباني** ص103 قائلاً :" وهما في المعنى واحد، إلاّ أنّه إذا كان ساكناً، مُدّ الصّوتُ، ويُسمّى ألفاً" أهـ.

وإتماماً للفائدة، ينظر: المبرد، **المقتضب** 176/1، 2. وابن جني، **سرّ صناعة الإعراب** 72/1 ،3. وابن يعيش، **شرح المفصل** 136/10، 4. والرضي، **شرح الشافية** 237،5/44/43/3.

(89)قال تعالى: "كلاّ لئن لم ينتهِ لنسفعاً بالناصية. ناصية كاذبةٍ خاطئة" سورة العَلق، الآيتان 16/15.

قال العكبري في **الإملاء** 290/2:"قوله تعالى: "لَنَسْفَعاً"، إذا وُقِف على هذه النّون، أُبدل منها ألف لسكونها وانفتاح ما قبلها" أهـ.

وعلّل ابن عصفور في **الممتع** 406/1 سبب إبدال الألف من النون الخفيفة قائلاً :"وأنّهم قصدوا بذلك التفرقة بين النّون الزائدة على الاسم بعد كماله، والنون التي هي كمال الاسم"أهـ.

وينظر: سيبويه، **الكتاب** 238/4.

(90) **شرح الشافية**358/2 وينظر:المبرد، **المقتضب** 155/1،258، وابن عصفور، **الممتع** 279/1،والرضي، **شرح الشافية** 68/3، والمالقي، **رصف المباني** ص105، والجاربردي، **مجموعة شروح الشافية** 287/1،268.

(91)**الكفاية في النحو** ص232. وينظر: ابن يعيش ، **شرح الملوكي في التصريف** ص277.

(92)**سرّ صناعة الإعراب** 84/1، وينظر : سيبويه، **الكتاب** 546/3،وابن يعيش، **شرح الملوكي في التصريف** ص276.

(93) قال ابن جنّي في **سرّ صناعة الإعراب** 85/1:"فلمّا التقت ألفان، اضطرّوا إلى تحريك إحداهما، فجعلوها الثانية؛ لأنّها حرف الإعراب، فصارت "صَحْراء"أهـــ.

(94)ينظر: ابن عصفور، **الممتع** 326/1،**وحاشية الصبّان** 401/4.

(95) ينظر: ابن جني، **سرّ صناعة الإعراب** 83/1،72،وابن يعيش، **شرح المفصل** 12/10، والرضي، **شرح الشافية** 249/2،248،، وأبو حيان، **ارتشاف الضّرب** 341/1، ومحمد بن عبد الله ، **الكفاية في النحو** ص 404 – 405، **وحاشية الصبّان** 401/4.

(96)**المقتضب** 176/1، وزيادةً للفائدة، ينظر أيضاً: ابن يعيش، **شرح المفصل** 136/10،والرضي،**شرح الشافية** 237/44/43/3،والسيد عبد الله، **شرح الشافية** 442/2،ومحمد بن عبد الله، **الكفاية في النحو** ص 310،**وشرح الأشموني** 285/4.

(97)قال سيبويه في **الكتاب** 377/4:"واعلم أنّ ياء (فَعَائِلَ) أبداً مهموزةٌ، لا تكون إلاّ كذلك،ولم تُزَدْ إلاّ كذلك، وشُبِّهت بِفَعَاعِلَ" أهـــ.

(98)قال ابن عصفور في **الممتع** 326/1:"وحُرِّكتِ الهمزة بالكسر، على أصل التقاء الساكنين" أهـــ.

(99)ينظر: ابن عصفور، **الممتع** 326/1،والرضي، **شرح الشافية** 134/3، ومحمد بن عبد الله ، **الكفاية في النحو** ص 405، وابن مالك، **شرح الكافية الشافية** 2084/4، الأزهري، **شرح التصريح** 369/2، **وحاشية الصبّان** 404/4–406.

(100)**الكفاية في النحو** ص 250.

(101) **شرح المفصل** 97/10، وقال أبو إسحاق الزّجاج :" وأكثرُ القرّاءِ على تركِ الهمزِ في (معايش) ،وقد رووْها عن نافع مهموزةً . وجميعُ النحويين البصريين يزعمون أنّ همزها خطأٌ ،وذكروا أنّ الهمزَ إنَّما يكونُ في هذه الياءِ إذا كانت زائدةً ، نحو : (صحيفة وصحائف) ،فأمّا (معايش) فمن العيش ؛الياءُ أصلية ، و(صحيفة) من الصُّحف؛لأنّ الياءَ زائدةٌ "

الزجاج، **معاني القرآن** 320/2، وينظر:ابن خالويه ، **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع** ص 48،الجوهري، **الصحاح (صَوَبَ)**، وابن أبي مريم النحوي، **الموضِح في وجوه القراءات وعللها2**/522ــ 523 ، والعكبري، **الإملاء** 269/1، وابن عصفور،**الممتع** 605/2،والسيد عبد الله ،**شرح الشافية** 382/2، و**حاشية الصبّان** 404/4-405.

([102]) ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل** 11/5.

([103]) **الممتع** 478/1.

([104]) سورة الأعراف، آية 20.

([105]) **معاني القرآن** 265/2.

([106]) **شرح الأشموني** 285/4، وينظر: سيبويه، **الكتاب** 237/4، والمبرد، **المقتضب** 63/1، وابن جني، **سر صناعة الإعراب** 98/1، وابن يعيش، **شرح المفصل** 11/10-12، **وشرح الملوكي في التصريف** ص274، ومحمد بن عبد الله، **الكفاية في النحو** ص280-281.

([107]) اعترض الجاريردي على اختصاص (الاسم) بالتّصغير قائلاً:" لا يحسنُ أن يُقال: التّصغير من خواصّ الاسم، في حين يرى مِنَ المناسب أن يُقال " اللفظ" ليشمل نحو " ما أُحَيْسِنَهُ"؛ فإنه من المصغّر". **مجموعة شروح الشافية** 74/1.

([108]) ينظر: محمد بن عبد الله، **الكفاية في النحو** ص156، والمالقي، **رصف المباني** ص507.

([109]) ينظر: محمد بن عبد الله، **الكفاية في النحو** ص158.

([110]) ينظر: سيبويه، **الكتاب** 322/3، 457، وابن يعيش، **شرح المفصل** 117/5، والرضي، **شرح الشافية** 205/1، ومحمد بن عبد الله، **الكفاية في النحو** ص158.

([111]) ينظر: سيبويه، **الكتاب** 460/3، والسيوطي، **همع الهوامع** 340/3، ومحمد بن غازي المكناسي، **شرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف، المسمّى (إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحق)** 323/2.

([112]) **شرح الشافية** 425/2، هامش (2)

([113]) **رصف المباني** ص512، وينظر: سيبويه، **الكتاب** 417/3،والرضي،**شرح الشافية** 211/1، هامش(1)

([114]) هذا ما أكده المالقي بقوله: " وإنّما قُلبت الألف في نحو هذا ياءً، لكون ما قبلها مكسوراً في التّصغير والجمع، ولا يكون ما قبل ــ في هذا الموضع ــ إلا مفتوحاً؛ فجُعِلت الياء عوضاً لتناسب الكسرة؛ لأنهما أخوان، فتخفّ الكلمة". **رصف المباني** ص512.

([115]) ينظر: الرضي، **شرح الشافية** 211/1، والمالقي، **رصف المباني** ص512

([116]) **الكفاية في النحو** ص160.

([117]) **الممتع** 688/2–689، وينظر: سيبويه، **الكتاب** 468/3، 355/4، والمبرد، **المقتضب** 221/1–222، وابن جني، **سر صناعة الإعراب** 87/1، 486/2، وابن يعيش، **شرح المفصل** 21/10–23، والجاربردي، **مجموعة شروح الشافيه** 294/1، والسيوطي، **همع الهوامع** 433/3.

([118]) **المقتضب** 222/1.

مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد الثاني والعشرون، العدد الأول، ص111– ص143 يناير 2014
ISSN 1726-6807 http://www.iugaza.edu.ps/ar/periodical/